جامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم إقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

الموضوع:

برنامج التجديد الفلاحي والريفي وأثره على التنمية الفلاحية

(دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار)

الفترة 2009-2015

من إعداد الطالبتين:

- اعموري كلثوم
- بوشنة نادية

إشراف الأستاذ:

د. بلال بوجمعة

لجنة المناقشة:

د.مسعودي محمد	أستاذ محاضر	جامعة ادرار	رئيساً
د.لحسين عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة ادرار	مناقشاً
د.بلال بوجمعة	أستاذ محاضر	جامعة ادرار	مشرفاً

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر و عرفان

الحمد لله من قبل ومن بعد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه هو وحده المتفرد بجزيل العطاء لكرمه، نحمده ونشكره ونثني عليه لا نحصي ثناءاً كما أثنى على نفسه، الحمد لله الذي أعاننا على أنجاز هذا العمل ويسر لنا سبل إتمامه ويعود له الفضل الكامل في ذلك.

إن العرفان بالجميل يحتم علينا أن نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للأستاذ المشرف "الدكتور بلال بوجمعة" على توجيهاته القيمة وتصائحه الثمينة والتي كانت لنا خير سند في هذا البحث.

كما نتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة كل بإسمه على قبول مناقشة وإثراء موضوع البحث.

ولا ننسى أن نتوجه بالشكر الجزيل لكافة إطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار، مديرية المصالح الفلاحية ومحافظة الغابات بادرار على على المساعدات التي قدموها لنا، وأخص بالذكر: الاستاذ لعصب عبد القار، هيدور توهامي .

شكر ممزوج بالدعاء والاستغفار لكل أساتذتنا. من التعليم الابتدائي الى الجامعي، بلغهم الله منازل الشهداء ومراتب السعداء ومرافقة الأنبياء.

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث. ألف شكر للجميع.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية.
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.
أهدي ثمرة هذا العمل إلى:
من قال فيهما الله تعالى﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾ سورة الإسراء113.
إلى بهجة القلب والنجمة التي تلمع في ليل همي ... الملاك الساهر التي تحنو علي بأنفاس العبير وتقف على باب فردوسي التي علمتني أن فلسفة الدنيا تبنى بالتضحيات والفداء ... نبع الحنان والمحبة والعطاء والتفاني ... إلى من كان دعائها سر نجاحي وبلسم جراحي ... أمي الغالية التي لطالما حلمت أن ترى هذا العمل كاملاً إلاَّ أن الأقدار شاءت أن ترحل قبل ولادته أسكنها الله فسيح جنانه العليا.
إلى النبراس المضيئ وسندي الذي قال لي بنبرة حادة بنيتي ثابري وواصلي فدعواتي معك أبي الغالي أطال الله في عمره .
إلى من تحلَو بصميم الشيم ...الى الشموع المتقدة التي تنير ظلمة حياتي ...الى من عرفت معهم معنى الحياة أخواتي الكريمات .
إلى من حبهم يجري في عروقي ... و من كانوا سنداً لي في حياتي وملؤوها بالسعادة وأضاءواْ دربي منذ طفولتي وقاسموني الحلو والمر أشقائي الأعزاء حفظهم الله ورعاهم كل بإسمه.
إلى كل الأهل والأقارب دون إستثناء أو تخصيص و براعم الأسرة الصغار جيل الأمل الصاعد كل باسمه.
إلى كل الأصدقاء والأحباب الذين إلتقيتهم في الجامعة والذين عشت معهم كل مشواري الدراسي.
إلى كل أساتذتي ومشايخي من الطور الأساسي إلى الجامعي.
إلى كل طلاب سنة ثانية ماستر علوم إقتصادية تخصص مالية وبنوك.
إلى من تذكره قلبي ولم يذكره قلمي .. لكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.
إلى من تقاسمت معي عناء هذا البحث حلوه ومره نادية.
أهدي ثمرة هذا الجهد.

كلثوم

إهداء

بسم الله و الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة عملي هذا

إلى من قال الله تعالى بحقهما " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا..." .

إلى من رباني على الفضيلة والاخلاق وعلمني العطاء بدون انتظار الى من أحمل إسمه بكل إفتخار "والدي رحمه الله" وأدخله فسيح جناته

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى الشمعة التي تذوب نفسها من أجل أن تنير دربي

الى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها ولا للارقام أن تحصي فضائلها إلى

"أمي الغالية " حفظها الله لي وأطال في عمرها.

إلى الذين ترعرعت وتربيت معهم وتقاسمت معهم جميل الدفء والحنان .. إخوتي وأخواتي

كل واحد بإسمه.. جعل الله سعيهم مشكوراً.

إلى أهلي وخلاني ..أفراد عائلتي كل بإسمه صغيراً و كبيراً.

إلى الذين صدق فيهم قول الحكيم "رب أخ لم تلده أمك.. الى جميع الأخلاء الأوفياء .. أصدقاء الطفولة والدراسة والعمل المسجدي.

إلى جميع طلبة الثانية ماستر مالية وبنوك دفعة 2017 كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إلى من أبت إلا أن تتقاسم معي عناء وتعب هذا البحث المتواضع: أختي كلثوم.

إلى من جمعني بهم القدر في الحياة الجامعية: جميع أصدقاء والأحباب خاصة في الإقامات الجامعية.

إلى كل طالب علم أخلص نيته طلباً للعلم وتحدى ظروفه لينجح.

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

نادية

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تبيان الدور الأساسي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني. فقد واجهت الجزائر عدة عقبات في هذا المجال فعمدت إلى إصدار سياسات من شأنها إيجاد حزمة هامة من التدابير والآليات لمواجهة العجز أو التبعية الغذائية الخارجية التي تعاني منها.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن تسديد القروض الفلاحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار عرف تحسناً كبيراً، لكونه الأكثر تمويلاً للمشاريع الفلاحية، وذلك راجع إلى إستحداث أنواع جديدة من القروض الفلاحية الأمر الذي دعم المشاريع الفلاحية من جهة ورفع إيرادات البنك من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: التمويل الفلاحي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المشاريع الفلاحية، قروض جديدة.

Abstract:

This study aims to show the basic roleplayed by the agricultural sector in the national economy. Algeria has faced several obstacles in this field. In order to face food dependency Algeria has issued a significant package of polisies and mechanisms to overcome the problemswhich is still facing in this area.

Through this reserch it was concluded that the payment of agricultural loans of the agricultural bank and the rural diveloppment in Adrar agency, has known an important improvement that this bank is funding the majority of agricultural projects. That is due to the introduction of new type of agricultural loans, which support agricultural projet on the one hand and raising the bank's revenues in the other hand.

Key words: Agricultural funding, the Bank of Agriculture and Rural Development, agricultural projects, new loans.

الفهارس

قائمة المحتويات:

البسملة	
شكر و تقدير	
فهرس المحتويات	**I-II**
قائمة الأشكال	**III**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الملاحق	**V**
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأول: الإطار العام لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي	
تمهيد	06
المبحث الأول: أسباب تبني الجزائر لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي	**07**
المطلب الأول: مشاكل ومعوقات الفلاحة في الجزائر	07
الفرع الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية	07
الفرع الثاني: مشاكل و معوقات تتعلق الموارد البشرية	08
المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات مختلفة للفلاحة	09
المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لتنمية برنامج التجديد الفلاحي والريفي	11
الفرع الأول: العوامل المساعدة في تنمية برنامج التجديد الفلاحي	11
الفرع الثاني: العوامل المساعدة في تنمية برنامج التجديد الريفي	12
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول برنامج التجديد الفلاحي والريفي	**13**
المطلب الاول: تعريف برنامج التجديد الفلاحي والريفي وأهدافه	13
الفرع الاول: تعريف برنامج التجديد الفلاحي والريفي	13
الفرع الثاني: أهداف برنامج التجديد الفلاحي والريفي	14
المطلب الثاني: مبادئ برنامج التجديد الفلاحي والريفي ومراحله	16
الفرع الأول: مبادئ برنامج التجديد الفلاحي والريفي	16
الفرع الثاني: مراحل برنامج التجديد الفلاحي والريفي	17
المطلب الثالث: المحاور الأساسية لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي	18
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: أساسيات التنمية الفلاحية	
تمهيد	25
المبحث الأول: أسس معرفية حول التنمية الفلاحية	**26**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها	26
الفرع الأول: تعريف التنمية الفلاحية	26
الفرع الثاني: أهداف التنمية الفلاحية	27
المطلب الثاني: محددات التنمية الفلاحية	29

المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية الفلاحية	30
المبحث الثاني: آلية تمويل التنمية الفلاحية	33
المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي ومجالاته	33
الفرع الأول:تعريف التمويل الفلاحي	33
الفرع الثاني: مجالات التمويل الفلاحي	34
المطلب الثاني: مصادر تمويل القطاع الفلاحي	35
المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة تمويل القطاع الفلاحي	40
خلاصة الفصل	42
الفصل الثالث: مساهمة الوكالة (252) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار في تمويل التنمية الفلاحية	
تمهيد	44
المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**45**
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة رقم 252 بأدرار	45
الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة رقم252 بأدرار	45
الفرع الثاني: التعريف بالمجمع الجهوي للاستغلال بادرار	45
المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي	46
الفرع الأول: مهام وموارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي	46
الفرع الثاني الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للأستغلال بأدرار ودورها كهيئة لتمويل القطاع الفلاحي	48
المطلب الثالث: مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل التنمية الفلاحية	49
الفرع الأول: مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح القروض البنكية	49
الفرع الثاني: دراسة حالة لمنح قرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار	50
المبحث الثاني: واقع برنامج التجديد الفلاحي بولاية أدرار	**54**
المطلب الأول: منح القروض الفلاحية من طرف البنك	54
المطلب الثاني: تطور المنتجات الفلاحية في إطار برنامج التجديد الفلاحي	55
خلاصة الفصل	60
الخاتمة العامة	62
قائمة المصادر والمراجع	65
الملاحق	
الملخص	

قائمة الأشكال:

الرقم	العنــوان	الصفحة
1-1	يوضح السجل المتوقع لـ 2010-2014 للتجديد الفلاحي والريفي (المعدل السنوي بالمليار دينار جزائري).	22
1-2	يوضح مصادر التمويل للتنمية الفلاحية	39
1-3	يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة (252) بأدرار.	48
2-3	يوضح الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار 001 .	49
3-3	يوضح النسبة المئوية لقيمة القروض الممنوحة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال 2010-2015 بأدرار	56
4-3	يوضح منحنى بياني لتطور إنتاج المزروعات خلال الفترة 2010-2014 بوحدة الهكتار(HA).	59

قائمة الجداول:

الرقم	العنــوان	الصفحة
1-1	يوضح المساحة المتصحرة و المهددة بالتصحر لسنة 2002.	8
1-3	يوضح إحصائيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقرض الرفيق خلال 2010- 2015.	55
2-3	يوضح تطور إنتاج الخضروات خلال الفترة 2010- 2014 بوحدة الهكتار(HA).	57
3-3	يوضح إنتاج المزروعات خلال الفترة 2010-2014 بوحدة الهكتار(HA).	58

قائمة الملاحق:

الرقم	العنـــــوان
01	رخصة القرض.
02	سند الأمر.
03	محضر زيارة ميدانية لمحل مزاولة النشاط محرر من طرف البنك.
04	جدول قيد الرهن .
05	تعهد والتزام مؤسسة الحبوب والبقول الجافة.
06	تعهد بالبيع وتسديد مبلغ الدين .
07	إتفاقية القرض
08	مطوية تعريفية للقرض الرفيق لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

مقدمة عامة

:

مقدمة عامة:

لقد شغلت الفلاحة بال المفكرين والسياسيين ورجال الإقتصاد بدرجات تختلف من واحد لآخر حسب موقع الفرد، ومكانته ومستواه وحاجته وإمكانياته، ومن بلد لآخر حسب نظرة البلد إلى الفلاحة، وهي نظرة تُبنى على إعتبارات مختلفة تتخذ من السياسات التنموية المتبعة مؤشرات لأداء أهدافها في البلد.

تعد القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مر بها تطور القطاع الفلاحي منذ الإستقلال ضرورية للإستعاب الأحسن للمسار الذي أدى إلى تبني سياسة التجديد الفلاحي والريفي الحالية، حتى ندرك أن هذه الأخيرة تشكل بالفعل بلوغ مسار التدرب والتخصص التدريجي الذي يغرس جذوره في تاريخنا.

كما تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية منذ 1962 أي الدعم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ذلك ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل. لذا تتمثل الإستراتيجية المقررة في الإشراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين وترقية بروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

ونحن في مستهل الألفية الثالثة لعل أكبر مشكلة تواجه العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة هي مشكلة الغذاء، حيث أصبحت من معضلات القرن وأصبح انشغال البشرية بالأخص في البلدان المتخلفة يتمثل في كيفية تأمين المادة الغذائية الضرورية، لتحديد سبل الحد من الفقر الغذائي وكذا التبعية للدول المتقدمة، فمن المعروف أن الفلاحة من القطاعات الإستراتيجية والحساسة لهذه المعضلة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية.

إن للتنمية الفلاحية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسة الإقتصادية لكل دولة نظراً لأهمية الفلاحة في نمو وتطور الإقتصاد، لذا تعاني الدول النامية بمفهومها العام والجزائر خصوصاً من مشكل التبعية الغذائية، فهي تسعى جاهدة لمواجهة تحدي الامن الغذائي من خلال تطوير القطاع الفلاحي وسد ثغرة التبعية.

كما عملت الدولة على تجنيد البنوك التجارية التي تعد النواة الرئيسية لأي نشاط إقتصادي في تمويل الإستثمارات، تحقيق التنمية وسيرورة جيدة في كافة القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي. ومن بين هذه البنوك نجد بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر مؤسسة قائمة على تمويل الفلاحة وذلك بجمع المدخرات من الأفراد من جهة ومنح القروض بمختلف أنواعها من جهة أخرى.

وعليه من خلال دراستنا سنحاول الإجابة على **الإشكال الرئيسي** التالي:

ما مساهمة برنامج التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق التنمية الفلاحية بولاية أدرار؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن هذا التساءل الرئيسي يقتضي تفكيكه إلى تساؤلات جزئية نذكرها كالتالي:

- ✓ فيما تكمن أهمية التنمية الفلاحية على مستوى القطاع الفلاحي؟
- ✓ ما المفهوم العام لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي؟
- ✓ ماهي مساهمة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار في التمويل الفلاحي؟ وما هو حجم المنتوجات الفلاحية؟

فرضيات الدراسة:

بعد القراءات والإطلاع العام على جوانب موضوع البحث أعلاه أمكننا وضع مجموعة من الفرضيات تسهل الوصول إلى إجابات دقيقة وواضحة عن الإشكال الجوهري وجملة الأسئلة الجزئية المطروحة، وتتمثل هذه الفرضيات في:

- ✓ لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي دور مهم لضمان الأمن الغذائي بصفة دائمة وتحقيق التوازن بين الأقاليم؛
- ✓ تعمل التنمية الفلاحية على تكوين قاعدة صلبة للحد من التبعية الغذائية عند تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي؛
- ✓ تعتبر منطقة أدرار من المناطق المؤهلة لتحقيق التنمية الفلاحية من خلال موقعها الجغرافي.

أهمية الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تكمن أهمية موضوعنا فيما يلي:

- ✓ للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة بإعتباره الطريق المؤدي الى توفير الغذاء بالكم الكافي والنوع المناسب؛
- ✓ يطمح برنامج التجديد الفلاحي والريفي لمواجهة الحاجات المتنامية له نتيجة التزايد السكاني وتغير النمط الاستهلاكي؛
- ✓ يعتبر القطاع الفلاحي قطاعاً حيوياً ومحركاً لعجلة التنمية لإقتصاديات الدول كونه يعمل على توفير مدخلات للقطاعات الأخرى وبالتالي تنمية الإقتصاد ككل.

أهداف الدراسة:

وبغية الإجابة على الأسئلة الفرعية والعمل على ترشيد الأهمية المنشودة تكمن أهداف موضوعنا كالتالي:

- ✓ محاولة توفير دراسة حديثة تتناول قطاع الفلاحة في الجزائر نظراً لأهميته؛

- ✓ دراسة واقع الإقتصاد الجزائري من خلال التطلع إلى أفاق القطاع محل الدراسة.

المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على الأسئلة وتحقيقاً للأهداف ووصولاً للأهمية المرجوة منه، فقد إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي عند التطرق إلى دور التجديد الفلاحي والريفي في تنمية القطاع الفلاحي ومدى تأثيره على ذلك، والتحليل الإحصائي عند تطرقنا إلى إحصائيات البرامج التنموية بولاية ادرار ، وتطور المنتجات الفلاحية بالولاية.

أسباب إختيار الموضوع:

اختيارنا لهذا الموضوع راجع لعدة أسباب لعل من أهمها:

- ✓ معرفة البرامج التي مرت بها الفلاحة الجزائرية والجهود المبذولة لهذا القطاع الحساس؛
- ✓ فهم أهمية الفلاحة والمكانة التي تحتلها في تنمية الإقتصاد؛
- ✓ معرفة الأسباب و المعيقات المؤدية لفشل التنمية الفلاحية؛

صعوبات الدراسة:

- ✓ قلة المراجع في موضوع الفلاحة كعنصر إقتصادي؛
- ✓ إتساع جوانب دراسة الموضوع مما جعلنا نعتمد على أكثر من مؤسسة في الدراسة التطبيقية للموضوع.

الدراسات السابقة:

في ما توفر لدينا من معلومات وفي حدود إطلاعنا على العديد من المذكرات، فان هناك جملة من البحوث العلمية التي تناولت جزء من الموضوع محل الدراسة من أهمها:

- ✓ دراسة الباحثة: فوزية غربي[1]، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008؛

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.

- ✓ دراسة الباحث: غردي محمد[2]، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 ،2011-2012 .

تقسيمات الدراسة:

توزعت مواضيع البحث على ثلاثة فصول، إحتوت بدورها على مباحث وعناصر فرعية ويتمثل هيكل الدراسة كالتالي:

الفصل الأول خصصناه كمدخل لدراسة أسباب تبني الجزائر لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي وكذا الإطار العام لهذا البرنامج، أما الفصل الثاني فدرسنا فيه أساسيات حول التنمية الفلاحية وآلية تمويلها، أما بالنسبة للفصل الثالث فخصص لدراسة واقع برنامج التجديد الفلاحي والريفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

[2] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012 .

الفصل الأول:
الإطار العام لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي

تمهيد:

شهدت الجزائر مع مطلع الألفية تغيراً واسعاً على مستوى القطاع الفلاحي، يتمثل في برنامج التجديد الفلاحي والريفي، كمحاولة لإرساء قاعدة هيكلية قوية على مستوى القطاع الفلاحي وإعادة بعث هذا الأخير على الساحة الإقتصادية. وذلك بسبب المعيقات والمشاكل التي مازالت تعاني منها حتى وقتنا الحاضر، وهذا ما جعل القطاع في حالة ركود بالنسبة لعجلة التنمية الإقتصادية، رغم أن القطاع قد عرف منذ إنطلاقته عدة تنظيمات فلاحية وقوانين تهدف إلى الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، ومن ثم النهوض بالقطاع و رفع أدائه لتأمين متطلبات السكان، غير أنه واجه العديد من المشاكل والصعوبات منها الموروثة عن الإستعمار التي ما تزال سارية في الجزائر لتفاقم خطورتها وعدم وجود الخبرة لدى إطارات الجزائر، إضافة إلى أسباب أخرى عديدة.

وفي هذا الفصل سنحاول إستعراض الإطار العام لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، من خلال التطرق للمبحثين التاليين:

المبحث الأول: أسباب تبني الجزائر لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

المبحث الأول :أسباب تبني الجزائر لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي

يعد القطاع الفلاحي من الركائز الأساسية لبناء الإقتصاد الوطني في الجزائر، إلا أنه لم يحظى بإهتمام من طرف المختصين في البلاد، حيث شهد هذا القطاع تغيراً كبيراً في السنوات الأخيرة مما أدى إلى ظهور مشاكل ومعوقات كانت سبب في تبني الجزائر لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي لتنمية هذا القطاع.

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات الفلاحة في الجزائر

الفرع الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية

تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الفلاحية، وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على قدرتها وإستدامة عطائها. وتلعب العوامل الطبيعية دوراً كبيراً في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي، بل أنها تحتل الصدارة في ذلك، فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهما بُذلت من جهود. وفي هذا الإطار، وتبعاً لإحصائيات سنة 2002، التي أشرفت عليها وزارة الفلاحة، فإن المساحة الكلية للأراضي العامة الجزائرية تقدر بحوالي 238 مليون هكتار تتوزع كما يلي[1]:

1/ **الأراضي المستعملة للفلاحة:** وهي المساحة الزراعية الكلية (S.A.T) وتقدر بنحو 40.7 مليون هكتار أي ما يعادل 17% من المساحة الكلية، وتتفرع بدورها إلى زراعات نباتية، أراضي متروكة أو مستريحة.

- **أراضي الزراعات النباتية:** فهي تلك الأراضي التي تخضع للتناوب في زراعتها سواء تعلق الأمر بالأراضي ذات زراعة من النوع النباتي الفصلي (كزراعات البقوليات مثلا) أو بأراضي ذات زراعات سنوية (كالحبوب والزراعات الصناعية)، أو بزراعات متعددة السنوات (زراعة نبات الكلأ). وتكون مساحة مزروعات الشتاء هي المساحة المحصودة، وتضم الأراضي المزروعة والغير مزروعة. وتقدر مساحتها بحوالي 3.8 مليون هكتار بما يعادل 46.3% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة.
- **الأراضي المستريحة أو الغير مزروعة:** وتقدر مساحتها بحوالي 3.7 مليون هكتار، وبنسبة 45.7% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة. وهي أرضي تعرف بأنها مستريحة أو بلا زرع وذلك عندما لا تتجاوز مدة إستراحتها خمس سنوات. إذ أنها تنتقل بعد ذلك من كونها مستريحة إلى نوع من أراضي المراعي.
- **أراضي الزراعات الدائمة:** وهي تلك الأراضي التي تزرع بإستمرار، أي كل سنة لتدوم زراعتها عدة سنوات قبل أن تجدد زراعتها. وتشمل على أراضي الكروم والأشجار المثمرة بما في ذلك المروج الطبيعية.

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية فرع إقتصاد، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص ص 250-252، (بتصرف) .

❖ **مراعي و مراتع:** وتشمل هذه الأراضي كل المساحات التي تستغل بأي نشاط فلاحي منذ خمس سنوات على الأقل، وتتميز هذه الأراضي بشكل عام بنباتاتها الصالحة لرعي الحيوانات، وتتربع على مساحة تقدر بـ 31.6مليون هكتار بما يمثل 77.6 من الأراضي الزراعية .

❖ **أراضي الإستغلالات الفلاحية غير المنتجة:** وتضم هذه الأراضي المزارع المحصودة والعمارات والساحات وبيادر الدرس والطرق والقنوات والوديان والمحاجز....الخ.

2/ **التصحر:** تعد هذه الظاهرة خطيرة في الجزائر كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1) يبين المساحة المتصحرة و المهددة بالتصحر 2002

الدولة	المساحة الكلية (بالألف)	المساحة المتصحرة		المساحة المهددة بالتصحر	
		ألف كلم²	%	كلم²	%
الجزائر	**2.382**	**1.970**	**82.7**	**230**	**9.7**

المصدر: هناء الشويخي، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة تحليلية وتقييمية– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2012– 2013، ص54.

الفرع الثاني: مشاكل و معوقات تتعلق الموارد البشرية

وهي تتمثل فيما يلي[1]:

❖ **نقص العمالة الزراعية المدربة:** على الرغم من وفرة الموارد البشرية لإرتباطها بالأعداد المتزايدة السكان إلا أن هذه الإعتبارات تتعلق بإتجاهات التعليم والتدريب فان المشروعات الإستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على إستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع إستثماري.

❖ **ضعف البرامج التدريبية:** لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا تُوفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

[1] إيمان معوش ويسمينة بورحلة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات البنوك، جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2014–2015، ص ص 54، 55.

❖ **إنتشار الأمية وإنخفاض المستوى التعليمي:** ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات مختلفة للفلاحة.

هناك مشاكل أخرى للفلاحة تتمثل فيما يلي:

1- **مشكلة الآلآت الفلاحية التي تعاني من الكساد:** من بين المشاكل التي يعاني منها الفلاح – مشاكل مالية– بحيث تعرف مختلف الآلآت الفلاحية من جرار ومحرك لغلاء أسعارها، مما يجعل المؤسسات المنتجة لها تعاني من أجل تسويقها[1]؛

2- **مشكلة التسويق:** تسبب هذه المشكلة في إتلاف كميات كبيرة جداً من الإنتاج الفلاحي لهذا القطاع وهذا لتأخر عملية الشحن من جهة وتعقد الجهات الوصية والجهاز الإداري الخاص بالتسويق من جهة أخرى؛

3- **مشكلة الأسعار:** نلاحظ أن كمية الأسعار للمنتجات الفلاحية على مدار عدة سنوات وإنخفاضها وعدم تغطية تكاليف الإنتاج جعل الفلاح يعاني من مشاكل مالية وضعف في قدرة التمويل الذاتي، إن السياسة البيروقراطية في فرض الأسعار جعلت الفلاح لا تتقدم على إنتاج المحاصيل التي تتطلب أيدي عاملة موسمية وهذا لتفادي إرتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي نتيجة هذه السياسة يتم حرمان المجتمع من بعض المنتجات لذا تضطر الدولة لإستيرادها من الخارج؛

4- **مشكلة التموين والتمويل:** إن عملية التموين بالآلات الضرورية والمواد اللازمة لعملية الإنتاج الفلاحي كانت غالباً ما تصل متأخرة وهي نتيجة تعقد الجهاز الإداري البيروقراطي الذي يسهر على التموين المسير ذاتياً بالمواد اللازمة وهذا ما أثر سلبياً على المحاصيل الفلاحية والإنتاج بصفة عامة.

أما التمويل الفلاحي في هذا القطاع فقد عانى من إنتقادات وعراقيل كبيرة وهذا خاصة في البدايات الأولى لتطبيق نصوص 1963، حيث كان الجهاز الخاص هو الذي يسهر على تمويله، فعمل هؤلاء الخدم الأجانب على عرقلة نجاح سيرة القطاع حتى يفتح المجال للرأسمالية الفلاحية في هذا الإطار وعقب تأميم البنوك والمصارف وكل الجهات المختلفة لتمويل القطاع المسير ذاتياً انطلاقاً من البنك الوطني الجزائري إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

5- **مشكلة الهجرة وتراجع اليد العاملة الفلاحية:** نتيجة الإهتمام الكبير الذي عرفه القطاع الصناعي من طرف الدولة والهيئات الرسمية من خلال إستراتيجية التنمية سجل القطاع الفلاحي تراجعاً كبيراً في اليد

[1] خديجة عياش، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة ،الجزائر 3، 2010-2011، ص109.

العاملة وإرتفاع معدل النزوح الريفي من سنة إلى أخرى، وهذا ما أثر سلبياً على هذا القطاع و الإنتاج الفلاحي بصفة عامة وهذا لعدة أسباب منها:

- ❖ إرتفاع الأجور الصناعية مقارنة بالأجور الفلاحية؛
- ❖ الإمتيازات العملية والإجتماعية لعمال القطاع الصناعي؛
- ❖ إمكانية الترقية وارتفاع الأجور زيادة على اختلاف ظروف العمل وسهولته أحياناً؛
- ❖ إمكانية الإستفادة من الخدمات الإجتماعية المتوفرة في المدن الصناعية كالجزائر، وهران وعنابة؛
- ❖ الضعف التقني للفلاحة الجزائرية والمؤثرات الطبيعية كقلة الأمطار.

6- **المشاكل الادارية:** إن الجهات التي تقدم على تسيير المزارع المسيرة ذاتياً كلجنة العمال و الجمعية العامة المدير... إلخ كانت الاختصاصات غير واضحة حيث كانت الجمعية العامة لا تقوم بدورها الرسمي على أكمل وجه، وهذا لعدم وجود خبرة مهنية تؤهل العمال على المراقبة لأن نشاط هؤلاء كان قبل تطبيق النصوص للتسيير الذاتي التي تعتمد على الجهد العضلي وتطبيق أوامر المعمرين لا غير وبالتالي عدم تهيكلهم و تأقلمهم في الإطار الجديد وهو المراقبة والإشراك في إتخاذ القرار. إضافة الى قلة الجهد المبذول من طرف العمال بسبب إنخفاض الأجرة الشهرية المقدمة لهم[1]؛

7- **مشاكل السوق:** هوعبارة عن إنتقال السلعة الفلاحية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الفلاحية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة..إلخ؛

8- **مشاكل متعلقة بالصادرات:** تتصف الصادرات الفلاحية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة الى تذبذب الإنتاج نتيجة إعتماد معظم الفلاحة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الفلاحية المصدرة من سنة إلى أخرى؛

9- **مشاكل التسيير الإداري للفلاحة:** يتفق الجميع أن الفلاحة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة[2].

[1] هناء شويخي، **مرجع سابق**، ص ص37، 38.

[2] إيمان معوش ويسمينة بورحلة، **مرجع سابق**، ص55.

المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لتنمية برنامج التجديد الفلاحي والريفي

الفرع الأول: العوامل المساعدة في تنمية برنامج التجديد الفلاحي

إن تطور القطاع الفلاحي وتمكنه من الإضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية[1]:

1. يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الإقتصادية إذ يمكن له أن يصبح مورداً لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق الإكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب فعالية في القطاع الفلاحي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والإختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي وإستخدام الوسائل الحديثة فيه هذا مع ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله مما يخلق لديه روح الإهتمام بالأرض أكثر؛
2. ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

الميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض الفلاحية بشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية و الإدارية؛

3. ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار؛
4. العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وماعرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلباً على هذه الأخيرة بإعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي؛
5. العمل على تحفيز الإدخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق إحتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلاً من إستهلاكه والعمل على ربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الإستثمارات المالية في الفلاحة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للفلاحة؛
6. العمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره

[1] أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح**، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة الجزائر،2003، ص ص 109، 110.

في التنسيق بين القطاعات. فوسائل المواصلات مثلاً ضرورية لإيصال الإنتاج الفلاحي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع إستهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الإستهلاكية للمستهلك المحلي[1].

الفرع الثاني: العوامل المساعدة في تنمية برنامج التجديد الريفي

فقبل تنفيذ مشاريع التنمية الريفية والشروع فيها، هناك بعض المتطلبات التي لابد من توفرها ويمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

1. وضع سياسة وطنية للتنمية الريفية؛
2. وجود تقنية أو جهاز وطني متخصص للمساعدة في تخطيط مشروعات التنمية الريفية على مختلف مستويات التخطيط الوطني المحلي؛
3. إنشاء مراكز متعددة لأغراض التنمية الريفية تكون موجودة في الأرياف لتسهيل التنفيذ الفاعل لخطط تنمية الأرياف؛
4. توفير الكوادر المدربة والمؤهلة للعمل في مشاريع التنمية الريفية المختلفة؛
5. إعطاء مجال أكبر للمساهمة والمشاركة المحلية في مشروعات التنمية الريفية؛
6. إستخدام وسائل الإتصال المختلفة لدعم نشاطات ومشاريع التنمية الريفية المختلفة؛
7. توفير الخدمات الريفية الكافية والمؤسسات اللازمة لمشروعات وبرامج التنمية الريفية المتكاملة.

[1] أحمد باشي، **مرجع سابق**، ص ص 109، 110.

[2] عودة العيرج، **مسار التنمية الريفية في الجزائر (1962–2006)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص ص42، 43.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول برنامج التجديد الفلاحي والريفي

يعد برنامج التجديد الفلاحي والريفي من أهم الاصلاحات التنموية التي أولت لها الجزائر أهمية بالغة في الآونة الأخيرة بإعتباره المؤهل الأساسي لتنمية قطاع الفلاحة بالأخص لتحقيق النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: تعريف برنامج التجديد الفلاحي والريفي وأهدافه

الفرع الأول: تعريف برنامج التجديد الفلاحي والريفي

التجديد الفلاحي هو:"عبارة عن محاولة الوصول إلى إستدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في إستراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس أيضاً شراكة بين القطاع العام والخاص، لتأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية"[1].

كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بأنه:" القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة، والتي تزيد دخول الفلاحين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل الفلاحة أو إستهلاك المنتجات الفلاحية"[2].

من خلال هذين التعريفين نستخلص أن التجديد الفلاحي هو عملية يتم من خلالها الإستغلال الجيد لموارد المواد الطبيعية مع إستخدام أحدث الوسائل لجلب منتجات فلاحية تغطي حاجات المستهلكين للحصول أمن غذائي مستدام.

أما التجديد الريفي فيمكن تعريفه بما يلي:"يشكل التجديد الريفي مسلسلاً شمولياً مركباً ومستمراً يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الفلاحي وإستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الإقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواءاً على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى الدولي"[3].

---

[1] رياض طالبي و عبد الرحمان القري، **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي**، ص7 [على الخط] .Talbi.riad@yahoo.com، تاريخ الإطلاع 25-11-2016، على الساعة 13:22.

[2] محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص111.

[3] أمحمد ربيع، **التنمية الريفية (آثارها و نتائجها)**، محاضرة في مقياس أنثروبولوجيا التنمية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص05.

كما يقصد به:"إجراء تعديلات وتغييرات في النظام الفلاحي لزيادة الإنتاج الفلاحي مع توفير موارد داخلية لإحداث التنمية الإقتصادية مع تحقيق نوع من العدالة الإجتماعية للفلاحين والعمل على تنمية الريف وتطوير مستواه ليصل إلى مستوى سكان المدينة"[1].

ومن خلال التعريفين السابقين نستنتج التعريف التالي:

التجديد والريفي هو إجراء مجموعة من الإصلاحات على مستوى الريف لتحسن من ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية وكذا الثقافية للرفع من جاذبية الحياة والعمل عندهم كغيرهم من سكان المدن.

الفرع الثاني: أهداف برنامج التجديد الفلاحي والريفي

يشير رئيس الدولة إلى أنه "يجب أن تتحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الفلاحية الغذائية الإستراتيجية وبفضل أيضاً ترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية".[2]

لهذا الغرض، تم أخذ مجموعة من الأهداف لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي وهي كالتالي[3]:

أولا: أهداف برنامج التجديد الفلاحي:

وتتمثل في النقاط التالية:

1/ رفع معدلات النمو الإقتصادي في مجال الفلاحة، بما يساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين المستوى المعيشي للفلاحين؛

2/ التركيز على فلاحة المحاصيل التصديرية، وتشجيع صناعة إحلال الواردات الفلاحية؛

3/ جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتشجيعها على الإستثمار في القطاع الفلاحي؛

4/ تحقيق التكامل بين القطاعين الصناعي والفلاحي مما يؤدي إلى تصنيع المواد الأولية الفلاحية؛

5/ الإستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها البلد لإنتاج المحاصيل الفلاحية النادرة والتي يشتد الطلب عليها في الأسواق الخارجية لاسيما التوسع بزراعة نباتات الزينة في المناطق الساحلية؛

---

[1] بلقاسم براكتية، **الزراعة والتنمية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013- 2014، ص175.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي (عرض وآفاق)**، مايو 2012، ص5. [على الخط] www.minagri.dz

[3] ناصر عبيد الناصر، **إشكالية الأمن الغذائي العربي (النموذج السوري للإكتفاء الذاتي)**، وزارة الثقافة، دمشق، 2004، ص 178، 179.

6/ إعادة هيكلة المؤسسات والإدارات العاملة في القطاع الفلاحي بما ينهي الإزدواجية في الإدارة ويلغي التعددية في الجهات الوصائية؛

7/ تغيير هيكلية القطاع الفلاحي القائمة من قطاع إستهلاكي إكتفائي إلى قطاع منتج ومصدر ومصنع؛[1]

8/ خلق طبقة فلاحية تلتصق بالأرض وتأخذ على عاتقها التطوير الدائم والمستمر لقطاع الفلاحة؛

9/ تبني سياسة سعرية مناسبة تضمن مصالح المنتجين والمستهلكين في آن واحد؛

10/ تطوير قاعدة البيانات والمعلوماتية المتصلة بالنشاط الفلاحي.

ثانياً: أهداف برنامج التجديد الريفي:

وتتمثل في النقاط المهمة التالية[2]:

- ❖ إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والإجتماعية والمؤسسات الإقتصادية والتعاونيات الحرفية العاملة بالأرياف؛
- ❖ التركيز على البعد الإجتماعي للتنمية الفلاحية من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار الفلاحين في المناطق الريفية بما يسهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية وتنويع أنشطتهم الفلاحية ورفع دخولهم تحسين مستوياتهم المعيشية؛
- ❖ تنويع الأنشطة الإنتاجية غير الفلاحية لتعزيز مداخيل السكان وتوفير الشغل الريفي، لذا فتعدد أنماط التنمية لا يفيد في شيء، ولكن تداخلها وتظافرها سيؤدي إلى بلوغ مساعي التنمية المنشودة؛
- ❖ التغلب على التحديات التي تواجه صغار الفلاحين في المناطق الريفية والتي من أهمها إنخفاض دخل صغر الفلاحين وصائدي الأسماك فيها وإرتفاع تكلفة الإنتاج وتدني الكفاءة الإنتاجية الفلاحية والمنافسة الحادة التي يواجهونها من كبار المستثمرين ومحدودية المعلومات السوقية والبُنى الأساسية للتسويق الفلاحي وغيرها من المجالات التي تهم الجانب الفلاحي الزراعي الريفي وصغار الفلاحين؛
- ❖ رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الفلاحية الريفية؛
- ❖ تنويع النشاطات الفلاحية لصغار الفلاحين؛
- ❖ العمل على الحصول على تنمية مكانية التي تؤدي لإستقرار السكان مع الأخذ بخصوصيات المناطق تحقيقاً في التوزيع النسبي للموارد المالية المخصصة للتجديد الريفي؛
- ❖ تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة لأقاليم الريف، فقد جاء بفكرة أنه لا يوجد هناك تنمية بدون

[1] فضل الأيوبي، **السكان ومشاريع التنمية الزراعية في مناطق أم الأرانب**، دراسة ميدانية جغرافية في إقليم فزان بليبيا، رسائل جغرافية، دورية علمية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، العدد231، 1999، ص19.

[2] أمحمد ربيع، **مرجع سبق ذكره**، ص ص05، 06.

إندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال كل الأسر[1]؛

- ❖ تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون؛
- ❖ الحصول على التنمية المكانية التي تؤدي إلى إستقرار السكان مع الأخذ بخصوصية المناطق لتوزيع نسبي للموارد المالية المخصصة للتجديد الريفي؛
- ❖ زيادة الإنتاج الغذائي بما يضمن مستوى مناسب من التغذية لسكان الريف وفائضاً يمكن تبادله في السوق المحلية.

بالإضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف أخرى طويلة الأجل للتنمية الريفية تتمثل في إدخال تغيرات جذرية في الهياكل الإنتاجية والفن الإنتاجي المستخدم والخدمات الإنتاجية والمؤسسات الإجتماعية والإقتصادية العاملة في الريف، بحيث تؤدي تلك التغيرات إلى تحويل فقراء الفلاحين من معدمين إلى منتجين[2].

المطلب الثاني : مبادئ برنامج التجديد الفلاحي والريفي ومراحله

الفرع الأول: مبادئ برنامج التجديد الفلاحي والريفي

ولعل من أهم المبادئ التوجيهية التي جاءت بها برنامج التجديد الفلاحي والريفي [3]:

- ❖ دعم شروط التنمية المنسجمة والمتوازنة؛
- ❖ دعم الترابط الإجتماعي ومكافحة التهميش والإقصاء؛
- ❖ دعم التكاملية مابين العمران والريف؛
- ❖ تنظيم التآزر ما بين المشاريع والبرامج وتعاضد جهودها؛
- ❖ إقحام المجتمع المدني ودعم السياسة التساهمية؛
- ❖ بناء المشاريع بشكل تصاعدي (من الأسفل للأعلى)؛
- ❖ دعم عمليات اللامركزية بحيث لا تلحق ضرراً بمن هو عرضة لذلك ولا سيما في المناطق الريفية النائية جداً؛
- ❖ دعم المساواة والعدل في الحصول على الموارد (الإعلام والتمويل والمواد الطبيعية).

---

[1] محمد رجراج ومحمد حداد، **التجديد الريفي و أثره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف**، ملتقى دولي حول تقييم سياسات الإختلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، 8- 9 ديسمبر 2014، ص7.

[2] فاطمة بكدي، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة الأبحاث الأقتصادية والإدارية، العدد الثالث عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر،2013، ص193.

[3] – سعيدة بوسعدة وعادل مستوي، **مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر (ولاية معسكر نموذجا)**، مجلة المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد الرابع، جامعة الجزائر 3، 2015، ص64.

الفرع الثاني: مراحل برنامج التجديد الفلاحي والريفي

لقد مر التجديد الفلاحي والريفي بالعديد من المراحل، قبل أن يعلن عن الشروع في تنفيذه سنة 2007، بداً من مرحلة التشخيص وصولاً إلى مرحلة المصادقة على المشروع، وهذه المراحل كما يلي[1]:

1. **المرحلة الأولى2002-2003:** تشخيص وإستشارة (دراسات ميدانية، وسبر آراء وزيارات ميدانية وتحديد حاجات وآمال السكان....) تقديم النتائج لمجلس الحكومة في جويلية 2003؛
2. **المرحلة الثانية 2003-2004:** خبرة النتائج و صياغة مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2004، مقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية؛
3. **المرحلة الثالثة 2004-2005:** وتم فيها تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على أساس تجريبي، وكذا إنجاز الولايات لإستراتيجياتها للتنمية الريفية المستدامة وإستغلال معلومات المرحلة التجريبية؛
4. **المرحلة الرابعة 2006:** وتم فيها عرض سياسة التجديد الريفي (الرهونات والمفاهيم والقوة والمبادئ والإجراءات والمقاربات وأدوات التنفيذ والمتابعة والتقييم والبرمجة)،على مجلس الحكومة في فيفري 2006، مع القيام بتنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و48 خلية لتنشيط التنمية للولاية في مارس 2006 وإنجاز وثيقة التجديد الريفي في أوت 2006؛
5. **المرحلة الخامسة 2006-2007:** تضمنت المصادقة على برنامج التجديد الريفي من قبل رئيس الجمهورية، وبداية تنفيذها مدخل 2007؛
6. **المرحلة السادسة2007-2008:** وقد تم تحديد أهم الأهداف كالتشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية، ودراسة الأسس والطرق المقترحة في إطار برنامج التجديد الريفي، وتقييم قدرات الإندماج القطاعي على المستوى الإقليمي، لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعات المعلنة في السابق، وتحقيق الإنسجام في كيفيات التنفيذ مع تنسيق الجهود، ليتم تعزيز كل الإجراءات بالمصادقة على قانون التوجه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 03 أوت 2008 الذي سطر برامج دعم التجديد الريفي، ومحاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة؛
7. **المرحلة السابعة 2009- 2014:** جاء خطاب رئيس الجمهورية في شهر فيفري سنة 2009 بولاية بسكرة، والذي تم على ضوئه وضع أسس برنامج التجديد الفلاحي والريفي، والذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الفلاحية

[1] سعيدة بوسعدة و عادل مستوي، **مرجع سابق**، ص64.

الغذائية، من خلال إعتماد إستراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية، وبالتالي تم تعميم البرنامج ليتم إعتماد صيغة عقود النجاعة سنة 2010 لبرنامج لتجديد الفلاحي والريفي[1].

المطلب الثالث: المحاور الأساسية لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي

تتمحور هذه السياسة على ثلاث ركائز متكاملة فيما بينها متمثلة في برنامج التجديد الفلاحي والريفي وتقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية بوجود إطار تحفيزي وتتمثل فيما يلي:

1. برنامج التجديد الفلاحي[2]:

ويركز على البعد الإقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث يهدف إلى:

- ❖ تعزيز قدرات الإنتاج؛
- ❖ زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية؛
- ❖ تأمين وإستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الإستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع؛
- ❖ عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

وبهذا فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات وإندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الإستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الإستهلاك. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى إندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، علما أن هناك حوالي عشرة فروع ذات الإستهلاك الواسع ثم إعتبارها ذات أولوية وهي: الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل والمورثين.

2. برنامج التجديد الريفي:

تهدف هذه السلسلة إلى ضمان التسيير الدائم للموارد الطبيعية وتكفل الفاعلين المحليين في الميدان بالأعمال التالية[3]:

---

[1] الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013- 2014، ص239.

[2] سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**، الملتقى الدولي التاسع، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، ص 07.

[3] أمال حنفاوي، **تقييم آثار برنامج الإستثمارات العامة وإنعكساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، مؤتمر دولي، جامعة سطيف 01 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص ص 17،18.

1. حماية الأحواض المنحدرة؛
2. تسيير وحماية الثروات الغابية ومكافحة التصحر؛
3. حماية الفضاءات الطبيعية و المساحات المحمية وإستصلاح الأراضي.

ولم تعد هذه السياسة قطاعية فقط، بل وطنية من خلال إتصالها بـ21 وزارة ممثلة في اللجنة الوطنية ومصادقة الحكومة على المخطط جاءت في سياق مواصلة الأهداف المسطرة للنهوض بالريف الجزائري الذي خصصت له وزارة الفلاحة 60 مليار دينار سنويا وهو ما يمثل 20% من الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي؛ في حين إن القطاعات الأخرى مجتمعة خصصت لمخطط التنمية الريفية 300 مليار دينار.

حيث تم فتح مشاريع محلية للتنمية الريفية المتكاملة تشمل ما يلي[1]:

1. تحديث القرى والمداشر (ksours)، من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، وإستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، ومياه الشرب، بناء المدارس، الرعاية الصحية والحماية الإجتماعية،....الخ)؛
2. تطوير وتنويع في الأنشطة الإقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة السياحة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجية الإعلام والإتصال، وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية؛
3. حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال،الخط الساحلي والأراضي الفلاحية؛
4. حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتوجات الفلاحية، المباني، حماية الأماكن الأثرية و الثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

3. برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للإندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم. إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا الذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير يؤدي بالبلاد عن طريق:[2]

- ✓ عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- ✓ إستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛

[1] الطيب هااشمي، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة (2006-2013) بين الإنجازات والعقبات في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**، الملتقى الدولي التاسع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 23و24 نوفمبر 2014، ص ص6،7.

[2] وزارة التنمية الفلاحية، **مرجع سبق ذكره**، ص07.

- ✓ تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- ✓ تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي الريفي ويتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية على[1]:

- ❖ التكوين (إنتاج وعرض تكوينا متنوعاً يتلاءم وحاجيات الفاعلين)؛
- ❖ خبرة إستشارية متخصصة؛
- ❖ مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة ؛
- ❖ تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير وعصرنة الإشكال المختلطة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع؛
- ❖ أنظمة الإعلام الإحصائي؛
- ❖ دراسات؛
- ❖ بحث وتنمية؛
- ❖ اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر ؛
- ❖ الإتصالات لتحسين وتجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف وللمساهمة في الحوار السياسي.

أما الإطار التحفيزي فيتمثل فيما يلي[2]:

فهو تكملة للركائز الثلاث، يشتمل هذا الإطار الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة، وفي قيادة دورها الريادي هذه الأدوار هي تتمثل أساساً فيما يليً:

- ❖ الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات الملقاة؛
- ❖ ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
- ❖ تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- ❖ تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

[1] وزارة التنمية الفلاحية، **مرجع سبق ذكره**، ص08.

[2] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال (1980- 2009)** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص93، 94.

وقد أسفرت برامج التجديد الفلاحي والريفي على التوقيع على عقدي كفاءة الخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن، عقد كفاءة للتنمية الفلاحية تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه ولاية.يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل نمو الناتج الفلاحي والإنتاجية. وعقد كفاءة للتنمية الريفية ثم توقيعه مع محافظات الغابات والغرض منه تحديد الساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية.تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المقترحة منها والمحققة، قيمة ونسبة الزيادة في رأس المال المنتج، مدى حمايته للموارد الطبيعية وعدد مناصب الشغل المستحدثة[1].

وعن واقع التجديد الفلاحي والريفي تم وضع سجل متوقع للفترة 2010- 2014 للتجديد الفلاحي والريفي كما هو موضح في الشكل أدناه، وكان هذا التوقع في إطار معدل سنوي يقدر بـ 230 مليار دج للقيام بهذا البرنامج حيث قدرت نسبة التجديد الفلاحي بـ69% لـ160 مليار دج دعم الفلاحين وضبط الإنتاج الفلاحي وتقوية رأس المال، وقدرت 18 % أي حوالي 42 مليار دج لأعادة تسوية البرامج في مسعى المشروع الجواري للتنمية المندمجة لتنمية الريف، أما الباقي فخصص لتقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية لعصرنة الإدارة وتطوير أجهزة الارشاد والبحث والتحليل مع تعزيز مصالح المراقبة والحماية لتنمية القطاع الفلاحي.

[1] زهير عماري، **مرجع سابق**، ص ص93، 94.

الشكل رقم: (1-1) يوضح السجل المتوقع لـ2010-2014 للتجديد الفلاحي والريفي (المعدل السنوي بالمليار دينار جزائري)

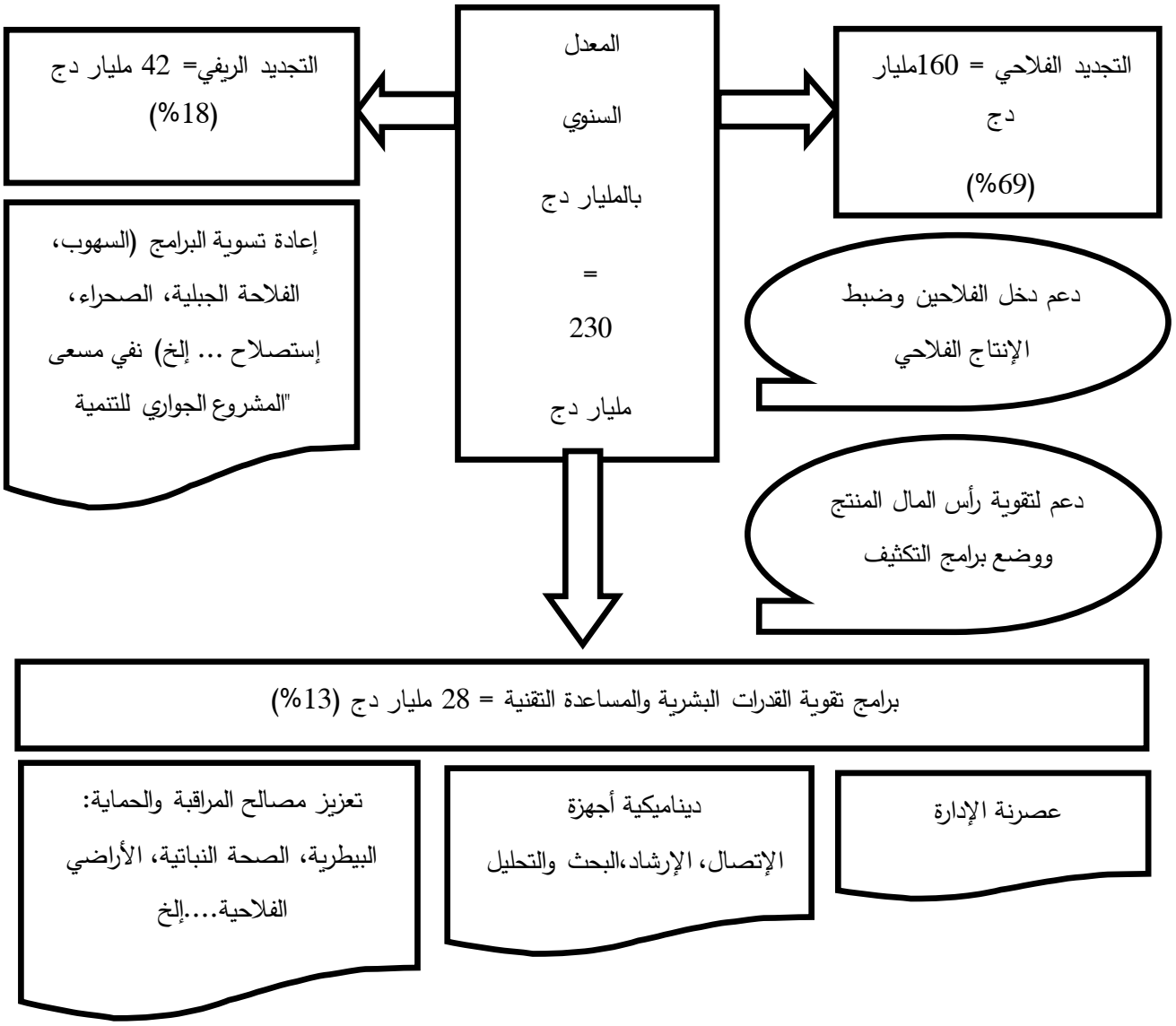

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سابق، ص28.

لم تنجح التوقعات المدرجة من خلال السجل أعلاه في الفترة 2010- 2014 بالرغم من وجود كل الإمكانيات المتاحة لإنجاز هذا المشروع فكان سبب عدم النجاح تلقي الصعوبات التالية:

1. عدم الإكتفاء الذاتي للمنطقة من الناحية الغذائية بصفة عامة؛
2. عدم الإستغلال الجيد لما تذخر به المنطقة من ثروة حيوانية ونباتية وأرض خصبة؛
3. عدم وجود دورات تحسيسية في إطار التنمية الفلاحية ومدى أهميتها .

خلاصة الفصل

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل إستخلصنا أن القطاع الفلاحي يعتبر من بين القطاعات الهامة لتحقيق التنمية الإقتصادية لاسيما الفلاحية والريفية إذ يمكن أن يصبح مورداً أساسياً لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق الإكتفاء الذاتي لأي بلد. إلا أن الجزائر شهدت عدة مشاكل في الموارد الطبيعية والبشرية وغيرها عقب فترة الإستعمار، مما أدت إلى تدهوره، وهذا ما دعى إلى ضرورة إحداث تنمية لهذا القطاع من خلال إنتهاج برنامج للتجديد الفلاحي الريفي التي قامت على ثلاث ركائز أساسية متمثلة فيما يلي:

- التجديد الفلاحي من خلال على الحرص على ضرورة تحسين الإنتاج الفلاحي وتأمين إستقراره؛
- التجديد الريفي الذي إعتمد على إستراسجية ترقية الأقاليم الريفية وتنويع أنشطتها الإقتصادية؛
- تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية لكل فاعلي برنامج التجديد الفلاحي والريفي من خلال الخبرة والتكوين والقيام بالإتصالات لتحسين وتجنيد الفاعلين.

الفصل الثاني:
أساسيات التنمية الفلاحية

تمهيد:

تعد التنمية الفلاحية العصب الحساس الذي يحرك القطاع الفلاحي المؤهل للقيام بالدور المنوط له في إقتصاديات بلدان العالم، حيث يعتبر التمويل الوسيلة الديناميكية لهذا القطاع لما له من أهمية بالغة لنجاح السياسة التمويلية للنهوض بالقطاع الفلاحي، لذا يتطلب ذلك إعداد دراسات عديدة في مجال البحوث وتطوير وسائل الفلاحة الحديثة، والجزائر كغيرها من الدول النامية عرف قطاعها عدة تغيرات وتجارب للتنمية الفلاحية.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أساسيات حول التنمية الفلاحية وكيفية تمويلها، وذلك من منطلق التحدث خلال ما يلي في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: أسس معرفية حول التنمية الفلاحية.

المبحث الثاني: آلية تمويل التنمية الفلاحية.

المبحث الأول: أسس معرفية حول التنمية الفلاحية

تحتل التنمية الفلاحية حجر الأساس في التنمية الاقتصادية والإجتماعية الشاملة، كما أن لها دوراً رئيسياً في تسيير سياسات التوسع الصناعي في إتجاهات عدة، لهذا تزداد أهميتها الكبيرة في تنمية مقدرات الدول النامية والمتخلفة للخروج من هذه الوضعية[1].

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها

الفرع الأول: تعريف التنمية الفلاحية

تعتبر التنمية الفلاحية أحد جوانب التنمية الإقتصادية فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الإقتصادية.

فقد عرفت التنمية الفلاحية بأنها العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج فلاحي ممكن، أو هي ربط الموارد الإقتصادية بحيث يتحقق معها أقصى ناتج فلاحي ممكن[2].

كما عرفت من طرف Uma Lele كما يلي:" تحسين مستويات مجموعة هائلة من السكان ذوي الدخل الضعيف القاطنين في المناطق الريفية وإمكانيتهم في الحفاظ على هذه التنمية بوسائلهم المختلفة[3].

كما يقصد بها تنمية الإنتاج الفلاحي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية بإستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا، وزيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث إنتقاء المحاصيل التي تتفق وطبيعة الأرض وإختيار البذور ومكافحة الآفات الفلاحية، وإستخدام الآلآت الفلاحية تتفق وأحوال المجتمع التي تنمي زراعته، والتنمية الفلاحية تشمل كذلك تنمية الإنتاج الحيواني والسمكي، وتنمية الإنتاج الفلاحي تشكل جزءاً هاما من تنمية الناتج القومي خاصة في الدول الفلاحية التي لا تزال الفلاحة فيها قائمة على الطرق البدائية والمفاهيم المتخلفة التي تعتبر أن الفلاحة هي زراعة المحاصيل الحلقية فقط دون الاهتمام بزراعة الفواكه والخضروات وتصنيعها، ودون الإهتمام بالمنتجات الحيوانية المختلفة[4].

---

[1] هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج والإستغلال للفترة 1974- 2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة تلمسان، الجزائر،2015-2016، ص17.

[2] خلف بن سليمان النمري، **التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، جامعة أم القرى، السعودية، الجزء الأول، سنة 1990، ص 48.

[3] توفيق تمار ورياض طالبي، **التنمية الريفية المستديمة وواقع المرأة الريفية_ دراسة حالة البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة**_ مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و23- 2011، الطبعة الثانية، ص519.

[4] نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة –ولاية تيارت-** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تسيير المالية العامة ،كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص ص96،97.

حيث يشير مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة إلى إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، ومن منظور أشمل، فإن التنمية الفلاحية المستدامة هي العملية التي يتم من خلالها[1]:

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات فلاحية أخرى؛
- توفير فرص عمل مستمرة ودخل كاف بما يتضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الفلاحي؛
- حفظ وصيانة القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الإيكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي؛
- تقليل هشاشة القطاع الفلاحي للعوامل الطبيعية والإقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلك لتقليل الأثار السلبية وتنمية الإعتماد على الذات.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف الشامل للتنمية الفلاحية:

التنمية الفلاحية هي مجموعة الإجراءات التي من خلالها يتم زيادة الإنتاج الفلاحي في إطار التنمية الإقتصادية مع صيانة الموارد الطبيعية المتاحة.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الفلاحية

تعتبر التنمية الفلاحية من أهم عناصر التنمية الإقتصادية وإرتباطها الكلي بها في أي دولة، وبالتالي فان أهداف التنمية الفلاحية تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظراً للترابط والتداخل فيما بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني أن التنمية الفلاحية تهدف إلى تحقيق ما يلي:

الأهداف الإقتصادية[2]:

- ❖ زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الفلاحية؛

[1] محمد براق و حمزة غربي، **نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و23 سنة 2011، الطبعة الثانية، ص465.

[2] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005 إلى 2025**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 2011،3-2012، ص09 .

- ❖ زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، والى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة؛
- ❖ تحقيق الإستقرار الإقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات إستغلال المواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الفلاحي يتميز بعدم الإسقرار بسبب إرتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الإستثمار في المجالات المختلفة كإستصلاح الأراضي وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الإقتصادية؛
- ❖ التوسع في الهيكل الإنتاجي بإستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الفلاحية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على إستخدام الطرق الحديثة في في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات و بذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الفلاحي؛
- ❖ التقدم الإقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي إعتبره الكثير من الإقتصاديين أبرز عناصر التنمية الإقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح إرتفاع معدلات الإستثمار إلى إرتفاع معدلات نمو الدخل الوطني الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الإدخار والإستثمار؛

الأهداف الإجتماعية[1]:

- ❖ رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الفلاحي، وهذا من خلال تحقيق زيادة الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الإجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق؛
- ❖ توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي إحتياجاتهم وتوفر لهم الإستقرار[2]؛
- ❖ الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة[3]؛
- ❖ زيادة مساهمة المرأة في التنمية الفلاحية؛
- ❖ إعادة توزيع عوائد التنمية لصالح سكان الريف من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية؛

[1] محمد غردي، **مرجع سابق**، ص 09.

[2] زهير عماري وأسامة عامر، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000- 2012**- يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الإكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي، حالة الجزائر،04-06-2014م، مدارس الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص ص 07،08.

[3] جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية، 2010، الأردن، عمان، ص ص 99، 100.

الأهداف البيئية:

- ❖ المحافظة على الأرضية والمائية والغطاء النباتي (المراعي) وإستغلالها ضمن حدود قدراتها على التجدد من أجل إدامة قدرتها الإنتاجية وتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ❖ المحافظة على التنوع الحيوي وإستغلاله في تكامل وتدعيم التنمية الفلاحية؛
- ❖ تحسين قدرات قطاع الفلاحة على تدارك التداعيات البيئية المحتملة وإستعاب نواتجها؛

أهداف في مجال التعاون مع الدول الأخرى:

- ❖ إقامة مشاريع فلاحية مشتركة في مجالات الإنتاج؛
- ❖ التعاون في مجال التسويق؛
- ❖ التعاون في مجال التصنيع؛

إضافة إلى ذلك تساهم التنمية الفلاحية في التنمية الإقتصادية، وهذا من خلال[1]:

- ❖ الإسهام الإنتاجي أي مقدار ما تضعه الفلاحة للدخل الوطني من خلال زيادة الإنتاج الفلاحي؛
- ❖ الإسهام السوقي أي ما تقدمه الفلاحة من فرص للتنمية في قطاعات الإقتصاد الوطني؛
- ❖ الإسهام الموردي وذلك من خلال ما تقدمه الفلاحة من موارد إقتصادية يمكن تسخيرها لإستخدامات القطاعات الأخرى خاصة مورد العمل ورأس المال.

المطلب الثاني: محددات التنمية الفلاحية

محددات التنمية الفلاحية هي تلك العقبات التي تعترض تنمية القطاع الفلاحي مما يحد من تقدمه وتطوره وبالتالي تأثر الإقتصاد الوطني سلباً بوجود مثل هذه العقبات، وهذه الأخيرة تختلف بإختلاف الدول والمجتمعات بالرغم من وجود أساس مشترك لها. وعموماً تقسم هذه العقبات إلى ثلاثة رئيسة:

1- العقبات الإقتصادية:

هذه العقبات تعاني منها غالبية الدول النامية وأهمها إنخفاض الإنتاجية في مختلف أنشطة القطاع الفلاحي بسبب تدني مستوى التقنية المستخدمة وسوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذا القطاع مما يعني إنخفاض مستوى الدخل لهذه القوى. كل هذا يؤدي إلى قلة التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الفلاحية وبالتالي عدم الوصول إلى المستوى المطلوب من التنمية الفلاحية.

[1] ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة – حالة الجزائر**– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2011– 2012، ص102.

2- العقبات السياسية والإجتماعية والفكرية:

إن عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقا كبيراً أمام عملية التنمية، لذا فإن السعي لوجود مثل هذا الإستقرار السياسي في الدول يوفر بيئة قادرة على إدارة موارد الإقتصاد بحيث تدور عجلة التنمية ككل ومنها عجلة التنمية الفلاحية بالإضافة إلى هذا الجانب فإن للجانب الإجتماعي أهمية في تحقيق التنمية المطلوبة، فكثير من العادات والتقاليد الإجتماعية تقف حائلا أمام الوصول إلى التنمية فإنخفاض الإنتاجية بسبب الجهل في أساليب الإنتاج الحديثة إنعكاساً لمستوى علمي متواضع وعدم وضع الكفاءات العلمية في مكانها المناسب لتساهم في عجلة التنمية بشكل سليم.

3- العقبات التقنية والتنظيمية:

عدم نقل التقنية الحديثة إلى القطاع الفلاحي يؤدي بشكل أو بآخر إلى دفع هذا القطاع إلى التأخر وعدم النمو مقارنة مع القطاعات الفلاحية في الدول التي تتبنى التقنية الحديثة في الإنتاج ونقل التقنية الحديثة من الدول المتقدمة على أسس صحيحة تساهم في دفع عجلة التنمية للإمام والوصول إلى مستويات متقدمة منها وبالإضافة إلى الجانب التقني فان تردي وضع الجانب التنظيمي والإداري إتباعًا لأساليب إدارية معقدة وتبني الروتين والبيروقراطية يؤدي إلى عدم وصول الإقتصاد ككل إلى مستوى عال من النمو أوحتى تحقيق مستوى معقول من هذا النمو[1].

المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية الفلاحية

إستهدفت إستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية تحقيق التكامل بين القطاعين الصناعي والفلاحي فضلا عن تحقيق التكامل بين الشق النباتي والحيواني على مستوى الفلاحة، إذ يساهم في دعم وتطوير الحركة التعاونية الفلاحية، ويتركز إهتمام الدولة حالياً على إستثمار الموارد الطبيعية على نحو أمثل وبما يساهم في تطوير القطاع الفلاحي من خلال التسريع بعمليات إستصلاح الأراضي ومد شبكات الري والصرف وإنشاء السدود وأيضا سياسة التكثيف الفلاحي سيما في الأراضي المروية وذلك من خلال تنظيم الدورات الفلاحية وتحديث أساليب الإستثمار وتوفير مستلزمات الإنتاج الفلاحي.

وكذلك تستهدف إستراتيجية التنمية الفلاحية ما يلي[2]:

- تأمين درجة عالية من الإكتفاء الذاتي لاسيما من المحاصيل الفلاحية الرئيسية؛
- الإستثمار الأمثل للموارد الطبيعية وخاصة من المواد الغذائية الضرورية؛

[1] سعيدة بدريان وآخرون، **القروض المصرفية ودورها في التنمية الفلاحية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المنيعة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012 –2013، ص ص11، 12.

[2] ناصر عبيد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 168، 169.

- توفير المواد الأولية للصناعات الغذائية لتحسين المستوى المعيشي وإحتواء الهجرة من الريف إلى المدينة؛
- تشجيع الإستثمارات كأداة في تحقيق التنمية الفلاحية لتطوير البُنى التحتية للفلاحة؛
- تحفيز الفلاحين على زيادة الإنتاج وتحسين جودته بعيداً عن الأساليب القصرية؛
- التركيز على زراعة المحاصيل التصديرية؛
- إشراك القطاع العام والخاص والمشترك في تصنيع وتسويق المنتجات الفلاحية؛

فإن دور التنمية الفلاحية يمكن أن يتجلى في النواحي التالية[1]:

1. **توفير الإحتياجات الغذائية:** أخذت الإحتياجات الغذائية قسطاً كبيراً من السياسة في السنوات الأخيرة في معظم الدول النامية. وذلك لعدد من المتغيرات في مقدمتها النمو السكاني الذي إتسم بالإرتفاع في هذه الدول مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة يرافقه إرتفاع في الميل الحدي لإستهلاك الغذاء، إذ أن سيادة مستوى من الدخل الفردي المنخفض قد أدى إلى أن الزيادة التي قد تحصل في مستوى هذا الدخل الذي يذهب الجزء الأكبر منه للإنفاق على الغذاء حتى تقترب الحالة من الإشباع من السلع الفلاحية الغذائية؛[2]
2. **مد الصناعات التمويلية بالمواد الخام الأولية:** تعتبر اللازراعة المصدر الأساسي للعديد من الصناعات التحويلية. فصناعة النسيج تحتاج الأقطان والصناعات الصوفية تحتاج إلى الأصواف، وهكذا الصناعات الجلدية والصناعات الغذائية والدوائية. وعليه فإن تنمية القطاع الفلاحي تعتبر مقدمة أساسية لإحداث التنمية في مجموعة كبيرة من الصناعات التحويلية؛
3. **توفير الموارد النقدية:** يلعب القطاع الفلاحي دوراً هاماً من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية وبإستخدامها في الإحتياجات الأساسية للتنمية الإقتصادية، وكما تعمل التنمية الفلاحية على تزويد الإقتصاد بالتمويل المالي كأحد مصادر التمويل الداخلي، وقد أشارت الكثير من التجارب التنموية في القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينات من القرن العشرين في العالم الثالث، إلا أن للفلاحة دور ملزأساسي ورئيسي في تحقيق نسب التمويل الوطني للتنمية الوطنية القومية؛
4. **توفير العمل لقطاعات الإنتاج اللازراعي:** إن من أهم المتغيرات التي تؤثر في مستوى العمالة تأثيراً فعلياً هي تنفيذ سياسة فلاحية فعالة من خلال برامج التنمية برامج التنمية الإقتصادية الفلاحية بحيث

[1] أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، سنة 2011، عمان، ص ص 125، 126.

[2] ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص التخطيط ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 34.

يمكن أن تحقق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الفلاحي من ناحية وتعمل توفير حجم مناسب من العمل للقطاعات الإنتاجية اللازراعية من ناحية أخرى كالصناعة والفلاحة والخدمات[1]؛

5. **المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة:** إن التوسع في القطاع الفلاحي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، وهذا يمثل حافزاً على توسيع الطلب على السلع المصنعة وبالتالي توسيع حجم السوق المحلي للسلع المذكورة، الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي على توفير جميع المستلزمات التي يحتاجها القطاع الفلاحي مثل الأسمدة والمبيدات والآلآت والمعدات والجرارات الفلاحية وأن هذا يساهم في توسيع ونمو القطاع الصناعي. إضافة إلى ذلك فان الإنتاج الفلاحي في مختلف مناطق البلد يعمل على توسيع وتطوير وسائط النقل والإتصالات وكذالك الحال عند نقل السلع المصنعة إلى المناطق الريفية.
6. **توفير الموارد المالية لخزينة الدولة:** إن نمو وتوسيع القطاع الفلاحي يساهم في زيادة دخول الفملاحين والعاملين في هذا القطاع وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى دخول الفلاحين. وهكذا فان تطور الفلاحة من شأنه أن يوفر الموارد المالية للدولة لكي تستخدمها في المجالات التنموية المختلفة[2]؛

[1] فوزية ابليلة وأخرون، **تقييم السياسة الزراعية في الجزائر –دراسة حالة ولاية أدرار** – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة بشار، سنة 2008 – 2009، ص28.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"**، ط1، دار وائل للنشر، سنة2007، ص ص 167،168.

المبحث الثاني: آلية تمويل التنمية الفلاحية

يتناول موضوع التمويل الفلاحي الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال وإستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الفلاحة وفي أفضل الطرق لإستعمال رأس المال في الإنتاج والتسويق الفلاحي.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي ومجالاته

الفرع الأول: تعريف التمويل الفلاحي

ينظر إلى التمويل الفلاحي على أنه دراسة وتحليل جانب الطلب والعرض بالنسبة لرأس المال اللازم في عمليات الإنتاج الفلاحي متمثلة في جانب الطلب على رأس المال الفلاحي من ناحية، كما يعالج هذا العلم أيضا جانب العرض بالنسبة لرأس المال الفلاحي في صورة المنشآت الإئتمانية وتركيبها ووظيفتها ونشاطها ومدى فاعليتها في وصول المال اللازم إلى المنتج في الصورة والظروف المناسبة والتي تؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية من ناحية وفي نجاح أجهزة التمويل في تأدية رسالتها من ناحية أخرى.[1]

الفرع الثاني: مجالات التمويل الفلاحي

تنقسم مجالات التمويل الفلاحي إلى قسمين هما[2]:

1/ مجلات تمويل الإستغلال الفلاحي:

يتسم الإنتاج الفلاحي بتنوع و ترابط مدخراته بدرجة يصعب معها وضع تصنيف دقيق لوجه الإستغلال به إلا أن الباحثين في الإقتصاد الفلاحي إعتمدوا حصرها في ثلاث مجموعات تبعاً للفرع الإنتاجي تتمثل في

- مدخلات الإنتاج النباتي: بذور، أسمدة و مبيدات...إلخ؛
- مدخلات الإنتاج الحيواني: أعلاف، مواد بيطرية؛
- مدخلات مشتركة: يد عاملة، وقود ونقل.

والغرض من هذا التصنيف هو تسهيل عملية المحاسبة على الرغم من أنه يخلو من الدقة نظراً للتداخل بين مكونات هذا الفرع إذ قد يحدث إن يُستعمل جزء من البذور كأعلاف للحيوانات فيتحول إلى مدخلات لفرع الإنتاج الحيواني.

---

[1] وليد حمدي باشا، **دور السياسة الإئتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000-2010**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادي، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014، ص35.

[2] سعيدة بدريان وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص32، 33.

وبالمثال عند إستخدام بعض الحيوانات في أعمال الحرث، فهي ظاهرة شائعة في الريف الجزائري مما يثير التساؤل حول إذا ما كانت الأعلاف لتغذيتها تدخل ضمن الوقود مما ينتج عنه صعوبة تطبيق نظام مراكز التكلفة.

وقد عملت وزارة الفلاحة وأجهزة التمويل في الجزائر إلى حصر مجالات تمويل الإستغلال في ثلاثة بنود هي:

- تكاليف اليد العاملة: الأجور الموسمية والدائمة؛
- تكاليف التموينات: الأسمدة، الوقود، المبيدات، البذور؛
- تكاليف أخرى: وتشمل الخدمات الخارجية والإهتلاكات.

2/ مجالات تمويل الإستثمار الفلاحي

إن مجالات الإستثمار في الفلاحة تعتبر محدودة وتقليدية من حيث أنها لم يطرأ عليها تغييراً كبيراً مقارنة بالصناعة ويمكن تحديد المجالات التي فيها الإستثمار في أكثر من مدخل نقتصر على ذكر أهمها[1]:

- **المدخل المحاسبي:** وتكون مجالات الإستثمار فيه بإسقاط التكاليف على مكونات القطاع كما يلي: الأرض، البناءات والمعدات، الآلات والمخزون. وبما أنه يهمل مكونات شكل مراكز التكلفة الرئيسية لبعض الوحدات كاليد العاملة والمواشي فإننا نعتقد أن هذا التصنيف بعيداً من أن يتماشى مع القطاع الفلاحي أوعلى الأقل مع قسم كبير من الإنتاجية.
- **مدخل فرع الإنتاج:** وفيه يتم تحديد مجالات الإستثمار إستناداً إلى التقسيم الشائع لفروع الإنتاج فرع الإنتاج النباتي: و يشمل محاصيل الحقول الكبيرة الخضر والبقول الجافة والفواكه، الحليب..الخ. فهذا التصنيف أكثر ملائمة في نظر بعض الإقتصاديين للنشاط الفلاحي من حيث أنه يساعد على توزيع الإستثمارات وربطها بأنواع الإنتاج المراد تطويرها وهذا ما يستجيب لمتطلبات التخطيط الشامل ويسمح بإقامة علاقة مالية بين الإستثمارات المنفذة والإنجازات المادية المحققة التي كثيراً ما يصعب الوصول إليها بسبب قلة تجزئة الإستثمارات على المستوى المالي.
- **المدخل الإقتصادي:** ويتم فيه الإعتماد على مفهوم عناصر الإنتاج في تحديد مجالات الإستثمار فتظهر على النحو التالي:
  - **وسائل العمل:** وتشمل الأدوات التي يستعملها العامل للقيام بعملية الإنتاج ولا تدخل في المنتوج.
  - **قوة العمل:** وتتمثل في العنصر البشري بما لديه من طاقة عضلية وفكرية وخبرات.

[1] سعيدة بدريان وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص33،32.

المطلب الثاني: مصادر تمويل القطاع الفلاحي

هناك العديد من المصادر التي توفر التمويل لقطاع الفلاحة، فيمكن تقسيمها إلى مصادر خاصة ومصادر عامة، ولكل من هذه المصادر صفاته الخاصة التي قد تنطوي على مزيج من المزايا والعيوب.

1- المصادر الخاصة[1]:

1.1. **مصادر التمويل الذاتي:**

و يقصد بالتمويل الذاتي إعتماد المنشأة الفلاحية على الموارد الذاتية التي يملكها الفلاح أو أفراد أسرته في تمويل العمليات التي يستلزمها النشاط الإنتاجي وأهم مصدر للتمويل الذاتي هو الأرباح يليه المدخرات ثم الوراثة والهبات.

1.1.1.**الأرباح:**

وهي الفرق بين الحصيلة النقدية من بيع المنتجات الفلاحية وتكلفة إنتاجها، فالمزارع يحصل على دخله من خلال بيع المنتجات الفلاحية التي يقوم بإنتاجها بالإضافة لما تقدمه من خدمات للآخرين كنقل المنتجات الفلاحية أو تخزينها أو القيام بحرث الأرض وجني المحصول، كما أن حجم الدخل يتأثر بعوامل عديدة منها الأسعار الفلاحية وكمية ونوع المنتجات وموعد التسليم.

2.1.1. **مدخرات الفلاحين:**

و يعتبر الإدخار مصدراً مهما لتوفير رأس المال، حيث يقوم الفلاح بتوفير جزء من دخله بصورة تدريجية ويخرجه من دائرة الإنتاج والإستهلاك ويضاف إلى رأس المال المستثمر، وهناك عوامل تؤثر على إدخار الفلاح وهي:

1/ توقع الحصول على أسعار جيدة لمحاصيله في المستقبل، وبذلك يؤجل جزءاً من إستهلاكه الحالي للمستقبل؛

2/ الطريقة الفلاحية التي ورثها الفلاح عن أبنائه؛

3/ طريقة الإستهلاك التي تعود عليها.

[1] وليد حمدي باشا، **مرجع سابق** ، ص ص 36، 37.

3.1.1 الوراثة والهبة:

عادة ما يحصل الفلاح على المزرعة ورأس مالها عن طريق الوراثة، فنظام يفرض رؤوس أموال المالك إلى ورثته، ففي بعض الأحيان يقوم الوريث بتحسين المزرعة التي ورثها، ولكن كثيراً ما تظهر بعض المشاكل عندما لا تكون لدى الوارث خبرة أو رغبة في الفلاحة، أو إذا كان للمزرعة أكثر من وريث واحد، أو كان على المزرعة دين واجب التسديد.

أما هبة الأرض فيحصل عليها المزارع من الغير دون مقابل ودون إلتزام بردَها، كان مساعدة مجانية من قبل الآخرين أو المزرعة، ولكن الهبة أيضا لا تكسب صاحبها الخبرة الإدارية و الفنية المطلوبة.

2.1 مصادر التمويل غير المنتظمة:

1.2.1 المرابون:

يعتبر المرابي هو المقرض التقليدي للفلاح في معظم الدول النامية في العقود الماضية، حيث كانت مصادر التسليف شبه غائبة، فقد يكون تاجراً أو وسيطاً أو مسوقاً للمحاصيل أو بقالاً في قرية، وعادة ما يقرض مدخراته الخاصة إلى الأخرين بفائدة عالية جداً وبشروط قد تكون قاسية أحيانا، ولا يهم الغرض الذي يستعمل فيه القرض، طالما أن المقترض لديه الضمانات الكافية وأمواله سترد إليه بالإضافة إلى الفوائد المتفق عليها، حتى أنه لا يتوانى عن الإستيلاء على أرض الفلاح أو محاصيله أو حيواناته أو مطاردته قانونيًا وحبسه إن تطلب الأمر لتحصيل الديون منه.

2.2.1 التجار والوسطاء:

قد يكونون تجاراً يتخصصون في بيع وشراء المحاصيل الفلاحية والحيوانية بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق وسطاء آخرين يتواجدون في الأسواق المركزية، وقد يكون التاجر أو الوسيط ممولا، يشارك الفلاح في زراعته، عن طريق تزويده برأس المال النقدي والعيني مقابل الحصول على حصة معينة، وقد يستأجر التاجر أو الوسيط من الفلاح أرضه، أو يتولى شراء المحاصيل قبل نضجها[1].

3.2.1 المُلاك:

هم مالكو الأراضي الفلاحية الذين يقومون هم أو كلا وكلائهم بتقديم القروض إلى الفلاحين العاملين في أراضيهم كمستأجرين أو مشاركين بالحصة، وقد تكون القروض نقدية أو عينية مقابل حصة كبيرة من الإنتا ج أو جميعه بسعر زهيد جداً مقارنة بأسعار السوق اللاحقة والمتوقعة، هذا عدا عن حصة الأرض أو قيمة إستئجارها وإستثمارها، مع العلم بأنه لا توجد إجراءات محددة لهذا المصدر التمويلي كما أنه لا يستعين

[1] وليد حمدي باشا، **مرجع سابق** ، ص ص 37،38 .

بأجهزة إدارية وفنية في تعاملاته المالية لأن نفوذه الكبير وطاعة الفلاحين له كافية في تسيير متطلبات التمويل ومراحله.

4.2.1 **الأقارب و الأصدقاء:**

هو مصدر محدود من مصادر التمويل الفلاحي في الدول النامية، حيث يقوم الميسورون القلائل من الأصدقاء وذوي القربى بإقراض أصدقائهم وأقاربهم مبالغ محدودة، ولفترات قصيرة في صورة قرض حسن بدون أية فوائد أو نفقات، ومع أن هذا المصدر أقل تكلفة إلا أنه ليس مؤشرا نظراً لقلة عدد الأشخاص الذين يقومون بالإقراض دون مقابل.

5.2.1 **الشركات الفلاحية:**

وهي الشركات التي تتعامل مع بيع الالآت والمعدات والتجهيزات الفلاحية المختلفة إلى الفلاحين، حيث تقوم بتزويد الفلاح بما يحتاج إليه من متطلبات بسعر يوازي عادة سعر البيع النقدي، مضافا إليه نسبة مئوية معينة لتغطية سعر الفائدة المصرفية ونفقات التحصيل وما إلى ذلك من مصروفات إدارية، وتختلف التسهيلات التي تمنحها هذه الشركات للفلاحين بإختلاف سياساتها وأساليب عملها، كما أنها تعتمد على مدى ثقتها بالفلاح التي تبنى عادةً على معرفته الشخصية وعلى أهليته ومقدرته المالية وسابق تعامله. وكثيراً ما تعمل شركات التجهيز الفلاحي على حصر تعاملها مع التاجر أو الوسيط الذي يكون له علاقة مباشرة بالفلاحين، ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة أن تزداد التكلفة النهائية على الفلاح[1].

3.1 **مصادر التمويل غير المتخصصة:** وتتمثل فيما يلي:

1.3.1 **البنوك التجارية:**

يقتصر عادة نشاط هذه البنوك في التسليف الفلاحي على إقراض فئة مختارة من كبار الفلاحين القادرين على تقديم الضمانات العقارية أو الشخصية التي يقبل بها المصرف، وهي الضمانات التي لا يستطيع الغالبية من الفلاحين تقديمها، غير أن قروض البنوك التجارية قد تصل إلى صغار الفلاحين بطريقة غير مباشرة عبر سلسلة من الوسطاء بتكلفة عالية في أغلب الأحيان، كما تمول البنوك التجارية مستوردي الآلات والأدوات والمواد الفلاحية والتي تباع للفلاحين من قبل شركات التجهيز الفلاحي بأسلوب الدفع المؤجل، وبذلك تساهم البنوك بدور غير مباشر في التمويل الفلاحي.

[1] وليد حمدي باشا، **مرجع سابق**، ص ص 38،39.

2.3.1 البنوك العقارية و شركات التأمين:

وتقوم بمنح الفلاحين قروضاً متوسطة وطويلة الأجل بضمان الأرض وهي تخدم بشكل عام كبار الفلاحين ومتوسطيهم وإن كانت قروضها في الغالب لا تستخدم في خدمة الإنتاج الفلاحي حيث تستخدم الأرض الفلاحية كضمان للقروض الممنوحة بغض النظر عن الغرض الذي تستخدم فيه القروض[1].

4.1 مصادر التمويل الخارجي:

ويكون مصدره من خارج المؤسسة لأن إستخدام التقنية وإستعمال الأساليب الحديثة في جميع القطاعات الإقتصادية بات أمراً ضرورياً وذلك من أجل النهوض بقطاع الإنتاجية والخدمية وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الإكتفاء الذاتي ولهذا يكون الإعتماد الأكبر في تمويل الإستثمارات الجديدة على المصادر التمويلية الخارجية[2].

2- المصادر العامة:

تشعر حكومات الدول النامية بمسؤولياتها الكبيرة إتجاه الفلاحين وتنمية الفلاحة وتطويرها نظراً لما للقطاع الفلاحي من أهمية بالغة في إقتصادها الوطني، لذا تسعى إلى إيجاد مصدر لتمويل الفلاحين بما يحتاجون إليه من قروض لتنفيذ مشاريعهم الفلاحية المختلفة بشروط ميسرة ونفقات قليلة، وإنتشرت الأنماط المختلفة لمصادر التمويل العامة بإعتبار أن مصادر التمويل الخاصة تتسم بقدر من عدم العدالة التي تسود بين المقرض والمقترض، يمكن تصنيف مصادر التمويل الفلاحي العامة إلى ثلاثة أصناف كما يلي:

1.2. مصادر التمويل الفلاحي الحكومية:

وهي مؤسسات حكومية تشكل جزءاً من الجهاز الإداري للدولة تتولى الحكومة الإنفاق عليها وتوفير الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة، ويعهد لهذه المؤسسات بمهمة تزويد الفلاحين بالقروض إما كمهمة وحيدة أو كواحدة من المهمات الأخرى، ضمن برنامج تنموي معين، وقد يعهد إلى مؤسسة معينة بمهمة صرف القروض نقداً أو عيناً، في حين تتولى مؤسسة أخرى تحصيل تلك القروض نقدا أو عينا كذلك.

2.2. مصادر التمويل الفلاحي الشبه حكومية: وهي مؤسسات تقيمها الدولة بموجب قانون خاص يحدد أهدافها وغاياتها وكيفية إدارتها، ويكون لها عادة إستقلال مالي وإداري يفصلها عن ميزانية الدولة وجهازها الإداري، ويتولى إدارتها عادة مجلس إدارة يرسم السياسات ويضع التعليمات اللازمة لأداء أعمالها، كما تمنحها الدولة الإمتيازات والدعم لمساعدتها على أداء رسالتها في خدمة الفلاحين، وقد تتخذ هذه المؤسسات شكل المصارف الفلاحية أو بنوك الإنشاء والتعمير أو بنوك التنمية الفلاحية أو مجلس التسويق الفلاحي وما

[1] وليد حمدي باشا، **مرجع سابق**، ص 39 .

[2] هناء شويخي، **مرجع سبق ذكره**، ص09.

إلى ذلك من أشكال، وقد ترتبط هذه المؤسسات برئاسة الحكومة أو بوزارة الفلاحة أو المالية أو الإقتصاد رغم إستقلالها المادي والإداري.

3.2. مصادر التمويل الفلاحي التعاوني:

وتكون من خلال جمعيات تعاونية فلاحية تؤسس في المناطق الفلاحية لأهداف متعددة ولكن التمويل الفلاحي هو هدفها الأساسي وتأخذ الدولة على عاتقها مهمة تأسيس هذه الجمعيات والإشراف عليها ودعمها وتمويلها بالقروض، ولكل جمعية نظام داخلي يحدد أغراضها وينظم العلاقة المالية والإنسانية فيها والسلطة العليا فيها للهيئة العمومية، ويتكون رأس المال العامل في هذه الجمعيات من الأسهم ورأس المال الإحتياطي والودائع ومن الأموال المقترضة من مصادر التمويل الأخرى[1].

الشكل رقم(2-1) يمثل مصادر التمويل للتنمية الفلاحية

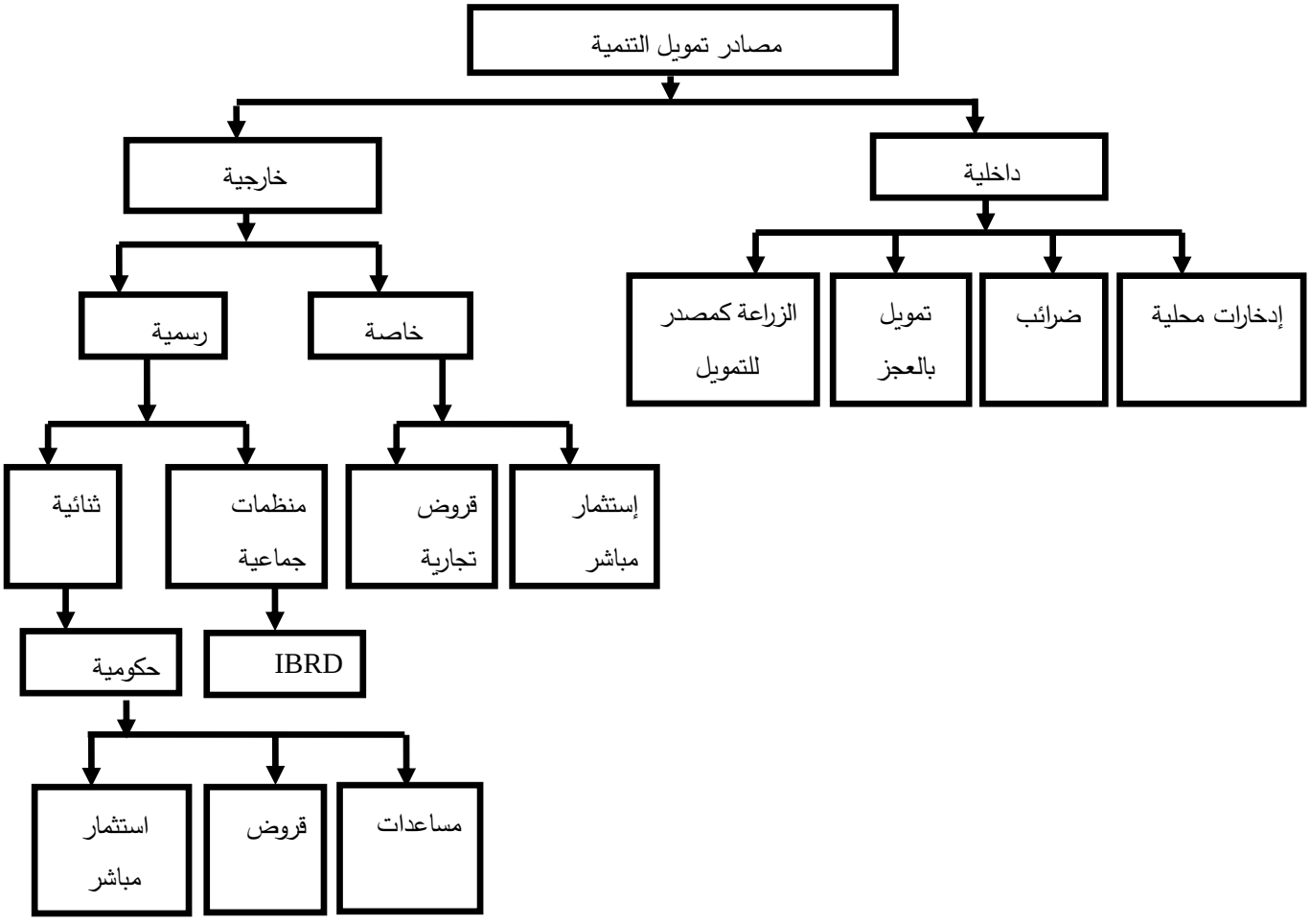

المصدر: مدحت القريشي ، مرجع سابق، ص189.

[1] وليد حمدي باشا، **مرجع سابق**، ص40،39.

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل للقطاع الفلاحي

حتى تكون السياسة التمويلية للقطاع الفلاحي ناجحة وذات فعالية يجب أن تراعي الأسس التالية[1]:

1- وجوب إستخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، فعلى مؤسسات التمويل أن تقوم بحملة إعلانية وتوعية للفلاحين في كيفية إستخدام القروض الفلاحية وإستثمار هذه الأموال على أحسن وجه حتى تعود هذه الأموال بالفائدة على الفلاحين وعلى مؤسسات التمويل وأن لا تبقى مكتوفة الأيدي أمام ظاهرة إستخدام جزء كبير من الأموال في أغراض إستهلاكية ترفيهية لا علاقة لها بالإنتاج؛

2- تأمين محاصيل الزراعة لدى المؤسسات المختصة، فهذه الأخيرة يمكن أن تخفف من الأخطار التي تصيب المحاصيل الفلاحية، ومن يمكن للمؤسسات المقترضة أن تمول الفلاحين دون أي أخطار على أموالهم وإن وُجدت بعض الأخطار فتكون خفيفة؛

3- ضرورة إهتمام المؤسسات الممولة بالصناعة الفلاحية، فلا يخصص تقديم القروض الفلاحية فقط قصد تنمية القطاع، ولكن على هذه المؤسسات أن تخدم بطرق مباشرة كتقديم القروض المالية لمختلف الصناعات التي لها علاقة بالفلاحة لأن مثل هذه الصناعات لها أهميتها الخاصة في التنمية الفلاحية.

4- تهيئة المناخ لكي يكون للقرض فعالية لابد أن يهيء المناخ المناسب لإستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عنه زيادة دخل الفلاح، إذا صاحبها الإتباع السليم للتسويق لوسائل النقل المناسبة وأدى كل هذا إلى تحقيق الوفاء وهذا هو الهدف من منح القروض؛

5- إن إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة ولذلك يجب أن يأخذ النظام الإئتماني الفلاحي بعين الإعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب(منخفض نسبياً) ذاك أن القرض يعتبر من الوسائل التي يمكن للفلاح بواسطتها زيادة إنتاجه، وحتى يمكن للقرض تحقيق هذا الهدف يجب أن تكون تكلفة القرض أقل ما يمكن، إذ تهدف إلى تشجيع الفلاح على إستخدام مثل هذه القروض والنهوض بإنتاجه الفلاحي؛

6- منح الإئتمان الفلاحي يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية، إذ أن الكثير من الفلاحين ليس لهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقاتهم على الإقتراض خاصة بالنسبة لضمانات الإئتمان ولذا فإن الإستغلال الفلاحي والحيازة هو المعيار الأمثل لضمان الإئتمان؛[2]

7- على المؤسسة أن تضع خطة بسيطة توضع فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح وخاصة صغار الفلاحين الإستفادة من هاته القروض وفي الوقت الذي تطلب فيه دون أي عرقلة حتى يتمكن الفلاحين إستخدام القرض في الوقت المناسب؛

---

[1] أميرة كوثر بورنان، **ما مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالي وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2015- 2016 ، ص ص 8، 9.

[2] دلال بن سمينة، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000) -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة**- رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر ببسكرة ، الجزائر ،2003- 2004، ص 23.

8- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بإلتزاماتهم إتجاه مؤسسات الإقراض ويمكن لهم ذالك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة سواء عن طريق تنوع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات ويتم هذا التنظيم عن طريق بناء المخازن المكيفة الثلاجات حيث أن وفاء الفلاحين بإلتزامهم في الأوقات المحددة يشجع البنوك على مواصلة عملها إتجاه الفلاحين وإقراضهم مهما كانت مستوياتهم ومناطق فلاحتهم؛

9- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها إحتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الإئتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين؛

10- يجب على البنوك التأكد من أن إستخدام الإئتمان الممنوح سوف يعطي إيراداً يكفي لتسديده؛

11- ولكي يكون للقرض فعالية يجب أن يهيئ المناخ المناسب لإستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهذا هو الهدف من منح القروض إما منح القرض دون تهيئة المناخ المناسب فإن القروض قد تتحول من إستثمار يهدف إلى إستثمار لا أثر له حيث أن التمويل الكثيف بقدر ما يعتبر عاملاً مساعداً في ضمان سير عملية الإنتاج وفتح آفاق توسيع الطاقة الإنتاجية قد يؤدي في ظل عدم توفير عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية في الوقت المناسب وغياب أو نقص وسائل تحقيق الإستثمارات إلى زيادة مديونية وحدات الإنتاج لدول أن يقابلها إرتفاع في الإنتاج.

فالإئتمان الفلاحي يجب أن يمتد إلى الصناعات الملحقة بالقطاع الريفي لأن نمو هذه الصناعات سوف يزيد من دخل القطاع الفلاحي ويحقق فائضاً يمكن أن يستخدم لتمويل الإنتاج الفلاحي ذاته كما يجب أن يشمل الإئتمان الفلاحي قطاع التجارة والتسويق سواء داخل القطاع الفلاحي أو حتى في باقي القطاعات التي تسوَق فيها المنتجات الفلاحية كما هو معروف من أن معدلات الأرباح والسيولة في قطاع التجارة تفوق كثيراً مثيلاتها في قطاع الإنتاج ومن ثم تستخدم تلك السيولة في توفير أدوات التمويل للقطاع الفلاحي .[1]

[1] دلال بن يسمينة، **مرجع سابق**، ص ص 31،32.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل إستخلصنا أن السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الإقتصادي في القطاع الفلاحي، كما تأثر هذه السياسات على الإنتاجية والإستقرار على مستوى القطاع. مما يترتب عليه زيادة النشاطات التكميلية لعملية التمويل مما يساهم في وضع إستراتيجية تنموية كفيلة بإزالة أو الحد من المشاكل التي يعرفها هذا القطاع بغية جعله يلعب دوره الأساسي للتخفيف من التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات.

حيث يعمل برنامج التجديد الفلاحي والريفي على تنشيط التنمية الفلاحية، وعليه سنبحث في الفصل الثالث على مدى تأثير هذا البرنامج على الفلاحة، من خلال دراسة تطبيقية له على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

الفصل الثالث

مساهمة الوكالة(252) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار في تمويل التنمية الفلاحية

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث والمتمثلة معرفة المشاكل الفلاحية التي كانت تعاني منها الجزائر ثم بعدها التطرق لنظرة عامة حول برنامج التجديد الفلاحي والريفي ومنه معرفة كيفية تمويل التنمية الفلاحية في الفصلين السابقين، سنقوم عقبها في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك بإجراء دراسة ميدانية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية أدرار نظراً لأنها عينت ضمن قائمة الولايات التي إستفادت من برامج الدعم الفلاحي التي إتخذتها السلطات العمومية لتطوير المجال الفلاحي والريفي من خلال تطبيق مخططات إنمائية تهدف إلى تطوير الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى بعض المعلومات المكملة للموضوع عن طريق مديرية المصالح الفلاحية وكذا محافظة الغابات بالولاية لإبراز مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة.

وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى دراسة مبحثين هما:

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المبحث الثاني: واقع برنامج التجديد الفلاحي بولاية أدرار.

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية الأخرى مؤسسة إقتصادية تسعى إلى تحسين العلاقات مع الزبائن الذين تأثروا بالتقلبات الإقتصادية وكذلك التقلبات الناتجة من تغير هياكل التنظيم البنكي، كما أنه يهدف إلى تحسين مردوديته وذلك عن طريق الحصول على موارد جديدة لإستعمالها كالقروض وإقتراح خدمات مباشرة أو غير مباشرة لتساعد على الرفع من أداء البنك.

ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومساهمته في تمويل التنمية الفلاحية، وكذا المجمع الجهوي للإستغلال بأدرار بإستعراض مختلف المهام التي أوكلت إليهم.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة رقم 252 بأدرار

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة رقم 252 بأدرار

تأسس البنك بالمرسوم 106/82 بتاريخ 1982/03/13 تخصصه تمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة، كما أنه مؤسسة إقتصادية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد جاء إنشائه على وقع إصلاحات المنظومة البنكية والبنوك التجارية التي تسعى إلى أكثر ربح ممكن بالفعل، ونظراً للأهمية التي إتصف بها فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر والدخول في المنافسة، كما أن هذا البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك ونظام القروض.

لقد أخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكلائه صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسية إعادة الهيكلة للمؤسسة تسهيلا لخدماته بعد أن تم إعادة تقسيم البلاد إلى48 ولاية على مستوى الوطن وبنك والفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي.

وهو مؤسسة ذات أسهم حيث بلغ رأس مالها مليار دينار جزائري وعدد فروعها سنة 1985م إلى 185 فرعاً و29 مديرية جهورية، وتطور إلى أن أصبح رأس مالها ملياري ومائتي مليون دينار جزائري (22000.000.00 دج) ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاتها 293 وكالة يخضعون لسلطة 38 مديرية جهوية سنة 2012 ورأس ماله 33000.000.000.00 دج حيث يشغل بالبنك أكثر من 7000عامل مابين إطار وموظف ونظراً لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف هذا في قاموس مجلة البنك (ط2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية[1].

الفرع الثاني: التعريف بالمجمع الجهوي للإستغلال بأدرار.

تم إنشاء هذا المجمع بالموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي وذلك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي 106/82 تم فصل هذه المصلحة و بنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة وكان مقرها الإجتماعي مسكناً لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن المهيدي بوسط ولاية أدرار. وفي سنة 1988 م إرتقت هذه المجموعة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك حيث إنطوى تحت إشرافها كل من وكالات أدرار وتيميمون ورقان وأولف وكان عدد عمالها آنذاك 60عاملاً يتوزعون بين الوكالات والمديرية. وتم في تاريخ 1992م إلغاء المديرية الجهوية بولاية أدرار وإستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية 1998م، أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذلك تقليص عدد العمال إلى خمسين عاملاً وجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى، وفي مطلع سنة 2001م تم إسترجاع المديرية الجهوية وأطلق عليها إسم المجمع الجهوي للاستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا 71 عاملاً يتوزعون بين الوكالات والمديرية، إضافة إلى قرابة 15 مابين متربصاً وممتهناً، (وهي تعد المديرية الجهوية الوحيدة لمثيلتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذلك فهي تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على أكبر الدوائر المتواجدة بالولاية وعددها أربعة وهي على التوالي: أدرار 252، تيميمون253، رقان254 وأولف 406).

ويعد المجمع الجهوي للإستغلال بأدرار من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلاً لقروض الشباب وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة[1].

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي

الفرع الأول: مهام وموارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي

أولاً: مهام وموارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية على إختلاف أشكالها ومنح القروض والمساعدات من أجل مجموع قطاع الفلاحة وتطوير الأعمال الفلاحية والصناعية، ويقوم البنك بجميع العمليات المصرفية الخاصة بالقرض والصرف والخزينة التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله أو إستخدامها ويشارك في جمع الإدخار الوطني.

أما موارده فنذكر منها:

. رأسماله الأساسي وإحتياطاته؛

. الودائع الفورية والمحدد الآجال التي يتلقاها من الجمهور؛

. التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية؛

. جميع المحصلات والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.

أما الوظائف يمكن تلخيصها فيما يلي:

. بنك التنمية يقبل الودائع الجارية لأجل من أي شخص طبيعي أو معنوي ويقترض الأموال بآجال مختلفة.

. بنك التنمية يمنح قروضاً متوسطة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت للمدينين.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

. دعم مشاريع الفلاحين .

ثانياً: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة رقم 252 بأدرار

الشكل رقم(3-1) يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة (252) بأدرار

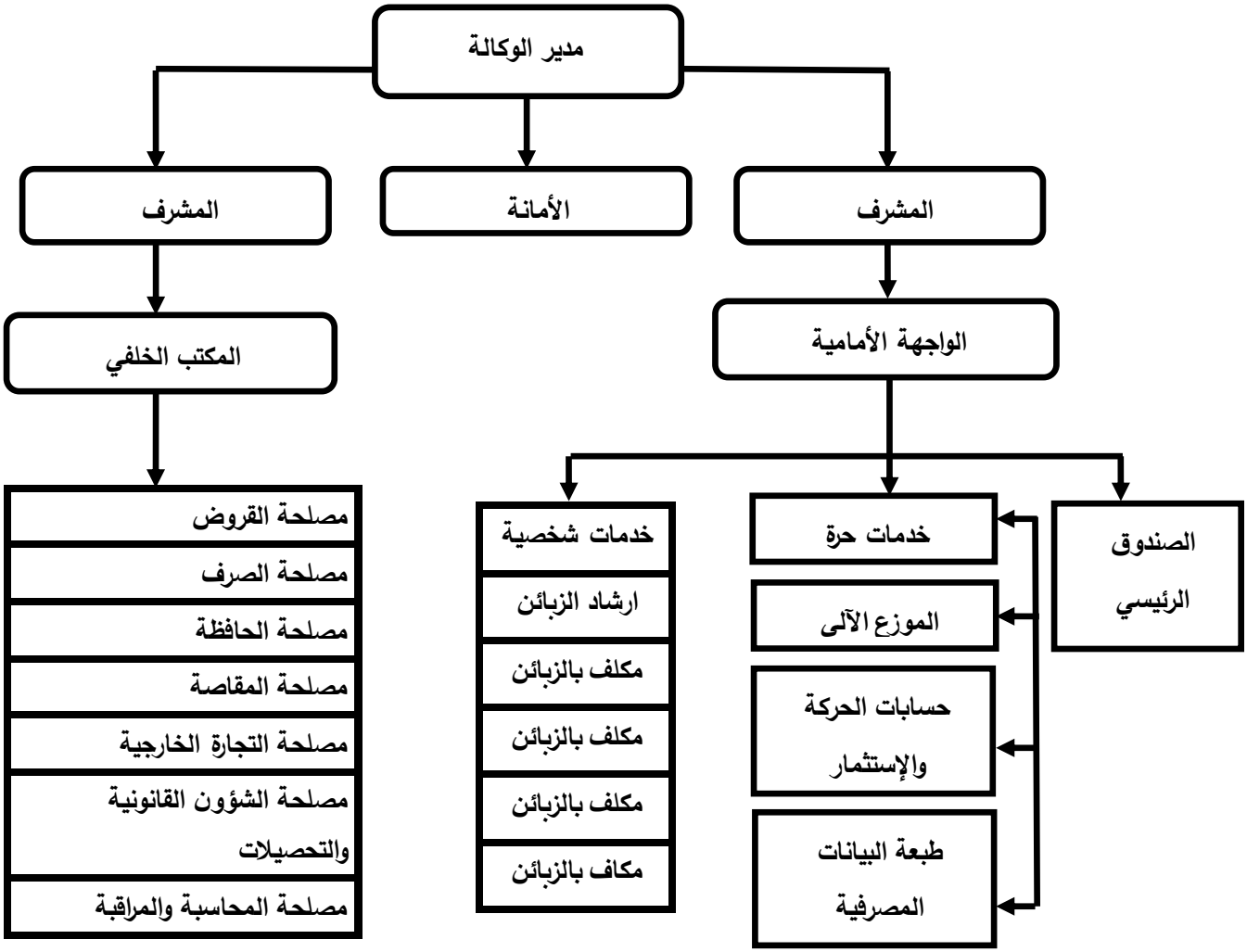

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمجموع الجهوي للأستغلال بأدرار ودورها كهيئة لتمويل القطاع الفلاحي

يتألف المجمع الجهوي من عدة مصالح يشرف على كل منها نواب المدير وكل مصلحة تختص بعمل معين، كما أن هذه المصالح تكمل بعضها البعض وتعمل بطاقة بشرية منتظمة ومنظمة فيما يعرف بالمجمع الجهوي للإستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم (3-2) يمثل الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للإستغلال بأدرار 001

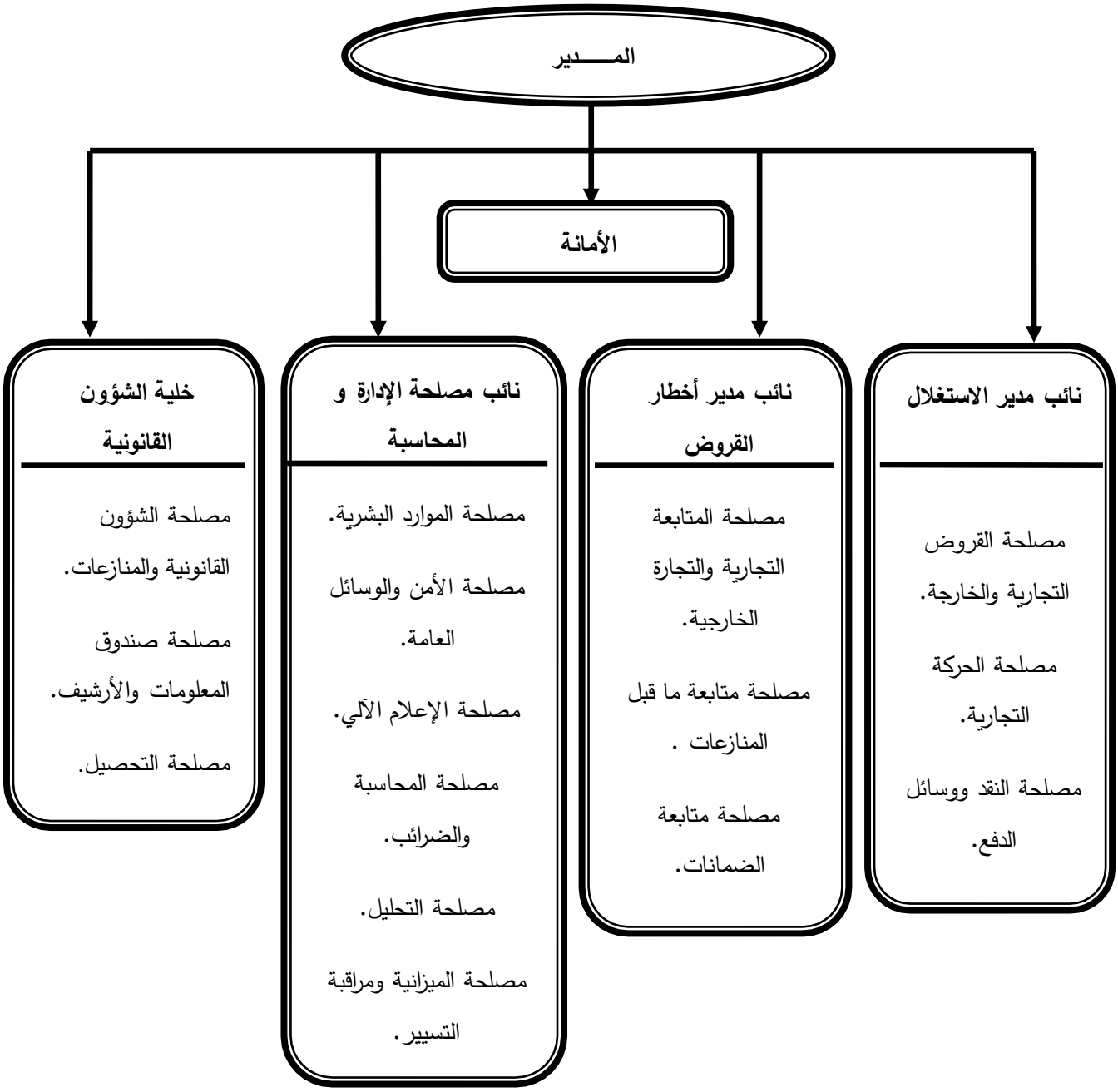

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

وتبعاً للمقرر القانوني 09 / 44 بتاريخ 2009/04/19 يعتبر المجموع الجهوي للإستغلال عاملاً فعالاً في تنظيم البنك في معنى العرف التجاري وذلك من خلال تقديمه النوعية الجيدة للخدمات بواسطة إدماج حتمية التقييم والنتائج ويساهم بصفة فعالة ومتواصلة في التطور الإقتصادي الجهوي على الخصوص والوطني على العموم من خلال المواد التالية:[1]

المادة01: هذا المقرر القانوني له هدف تحديد للمهام المخولة إلى الهياكل والأعضاء المكونة للمديرية.
المادة 02: المجمع الجهوي للإستغلال له مسؤولية تامة في الإشراف على تسيير ومراقبة الوكالات التابعة له.
المادة 03: المجمع الجهوي له مهام إحياء ومتابع نشاطات الوكالات المحلية للإستغلال التابعة له في كل المجالات، إنه مسؤول أمام المديرية العامة للبنك وهو مطالب بتحقيقها (تطبيقها) على المستوى الجهوي أو المحلي.
المادة04: إنه مسؤول على تطبيق الأنظمة والميكانزمات المسيطرة من قبل الهياكل المركزية تبعاً لإستراتيجية البنك وكذا متبعاتها وتطبيقها وتقدير مدى فعاليتها.
المادة 05: تخصص مهام وخصائص كل عضو من أعضاء هيكل المديرية تبعا للهيكل التنظيمي المرفوق بهذا التقرير.
المادة 06: هذا المقرر القانوني يبدأ سريانه إبتداءاً من تاريخ التوقيع عليه من طرف الرئيس المدير العام للبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
أما المهام المحلية:

1. يعيد إصدار القوانين الواردة من المديريات العامة والهياكل المركزية؛
2. تحصيل المعلومات الواردة من الوكالات وإعادة إرسالها بصفة موحدة إلى المديرية المعنية.

المطلب الثاني: مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل التنمية الفلاحية

الفرع الأول: مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح القروض البنكية

يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل التنمية الفلاحية عن طريق منح مجموعة من القروض لتنفيذ المشاريع التنموية، حيث تم تطبيق هذه العملية التمويلية في تشكيلة مكونة من خمس أنواع من القروض وهي[2]:

1. القرض الرفيق وهو قرض يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتكون نسبة مساهمة البنك فيه 100%؛

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

[2] مقابلة شخصية، رئيس مصلحة التحصيلات بالمجمع الجهوي للإستغلال لبنك الـBADR وكالة أدرار، يوم 2017/01/23 على الساعة 10:00.

2. القرض المدعم من طرف الدولة: وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتكون مساهمة بنك الـ BADR بنسبة 70%.

وتكون مساهمة الدولة بنسبة 28% إذا كان أقل من 5000000.00 دج وبنسبة 29% إذا كان أكثر من 5000000.00دج؛

3. قرض التحدي: تكون مساهمة البنك بنسبة 90 % إذا كانت المساحة المستغلة أقل من 5 هكتار 80 % إذا كانت المساحة المستغلة أكثر من5 هكتار.وتكون نسبة المقرض 10 % إذا كانت أقل من5 هكتار وبنسبة20 % إذا كانت أكثر من5 هكتار؛

4. الإعتماد الإيجاري: تكون مساهمة البنك بنسبة 60%،ومساهمة الدولة بنسبة 30% ومساهمة المقرض 10 %؛

5. القرض الإتحادي: وتكون مساهمة من طرف البنك بنسبة 100 % .

الفرع الثاني: دراسة حالة لمنح قرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار

1. البطاقة الفنية:

المستفيد : شاب .

نشاط المؤسسة : فلاحي .

تاريخ الإنشاء : 2006.

العنوان : سطح عزي .

تاريخ طلب القرض: الطلب كان في 2014/09/02

مانح القرض: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، شركة ذات أسهم رأسمالها 33000.000.000 دج مقرها الإجتماعي بالجزائر ممثلة محلياً بالمجمع الجهوي للإستغلال أدرار 001 الكائنة بساحة الشهداء أدرار 001.

طبيعة القرض: قرض موسمي(الرفيق) .

2. ملف القرض:

1.2. إجراءات منحه:

قصد حصوله على قرض تقدم الشاب (أ. ل)إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية بملف، يتضمن الوثائق اللازمة في مثل هذه الحالات، و يتضمن ما يلي [1]:

- طلب خطي يتضمن مبلغ القرض المطلوب والضمانات المقترحة لتغطية القرض.
- شهادة ميلاد المعني.
- بطاقة الإقامة أو الموطن المختار للمراسلة
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية .

[1] مقابلة شخصية، رئيس مصلحة التحصيلات بالمجمع الجهوي للإستغلال لبنك الـBADR وكالة أدرار، يوم 2017/01/23 على الساعة 10:00.

- بطاقة تعريفية للمستثمرة الفلاحية تشمل الموقع والمساحة وكل مشتملاتها.
- بطاقة الفلاح .
- الفواتير النموذجية للمقتنيات .

2.2. الدراسة التقنية للمشروع:

والتي تتضمن ما يلي:

القيمة الإجمالية للمشروع: ..... دج

القيمة الإجمالية للقرض: ..... دج .

محل القرض: شراء معدات وعتاد تجهيز المستثمرة وكل المستلزمات التي يحتاجها لمزاولة النشاط الفلاحي.

المقتنيات :

طبيعة المقتنيات	القيمة
• الحبوب من القمح	..... دج
• السماد	..... دج
• حبوب الذرة	..... دج
• السماد	..... دج
• الأدوية اللازمة للحفاظ على المنتوج	..... دج

3.2. الخطوات التي يتبعها ملف قرض الرفيق[1]:

1. بعد تقديم الشاب لملف القرض وبعد دراسته من طرف مصلحة القروض، فان هذا الأخيرة ستحوله مباشرة إلى إدارة الوكالة أين يقدم مدير الوكالة رأيه في منح القرض أو عدمه إلى جانب رأي موظفي مصلحة القروض وهذا بعد إجراء جميع التحليلات والدراسات اللازمة لذلك.
2. المرحلة الموالية تتمثل في تحويل ملف القرض إلى مستوي أعلي في الهيكل التنظيمي للبنك وهو إدارة المجمع الجهوي للإستغلال التي تقوم بدورها حيث يقوم مديرها بإبداء رأيه فيما يخص هذا القرض.
3. يقوم مدير المجمع الجهوي للإستغلال بإعتباره رئيسا للجنة القروض المتكونة من نائب المدير المكلف بالإستغلال ونائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات القضائية ورئيس دائرة الشؤون الإدارية والمحاسبة بدراسة الملف وإبداء رأيهم ومناقشة الضمانات المقدمة.

[1] مقابلة شخصية، رئيس مصلحة التحصيلات بالمجمع الجهوي للإستغلال لبنك الـ BADR وكالة أدرار يوم 2017/01/23 على الساعة 10:00.

4. في المرحلة الأخيرة بعد دراسة لجنة القروض لملف القرض فإنه يحوَل إلى مصلحة القروض لتحرير رخصة القرض (ملحق رقم 01).

4.2. صلاحيات لجنة القرض :

- دراسة الطلبات لتمويل كل من الإستغلال والإستثمار وإعطاء الموافقة الأولية للمدير.
- يقدم نائب المدير المكلف بالإستغلال بالموافقة أو الرفض إلى مدير الوكالة .
- وفي أخر مرحلة يقدم الرد إلي الشاب الطالب للقرض من طرف مدير الوكالة.

3. التحليل المالي لملف القرض وخلاصة الدراسة:

بعد تقديم المستفيد ملف القرض متضمن جميع الوثائق اللازمة الإدارية منها والمحاسبية والمالية والضريبية، بالإضافة إلى طلب قرض مكتوب على ورقة وموقع عليها من قبل شخص مؤهل .

يدرس هذا الطلب أولاً على مستوى الوكالة لمعرفة قدرتها علي تلبية الطلب في أجل أقصاه أسبوع من تاريخ إيداع الملف.

أما في حالة عدم قدرة البنك علي تلبية الطلب لأن المبلغ يفوق قدراتها فإنها ترسله إلى المستويات الأخرى السابقة الذكر.

1. التحليل المالي لملف القرض[1]:

على مستوى قسم القروض في البنك يقوم العامل المسؤول عن هذا القسم بدراسة الوثائق والميزانيات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف المستفيد والمذكورة سابقا، و هذا قصد معرفة ربحية أمواله الخاصة ونسبة تغطية الأموال الخاصة للديون وكذلك نسبة المردودية المحققة السابقة في حالة وجودها.

2. خلاصة الدراسة و رد البنك: (القبول).

بعد الإطلاع على ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والإقتصادية للقرض قرَر بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي: دفع قيمة القرض المقدَر بـ.....دج والذي يتوجب على المستفيد إعادته في مواعيد الإستحقاق، وكان رد البنك قبول طلب المستفيد وهذا بمراسلة من قبله موجهة إلى طالب القرض صادرة بتاريخ ..... تضمنت ما يلي:

- مبلغ القرض الممنوح: .....دج.

أما فيما يخص الضمانات فيجب إحضارها طبقاً لما يلي:

الضمانات التحفظية أو الاحترازية:

محضر زيارة ميدانية لمحل مزاولة النشاط محرر من طرف البنك(ملحق رقم 03) .

تحيين بطاقة الفلاح .

[1] مقابلة شخصية، رئيس مصلحة التحصيلات بالمجمع الجهوي للإستغلال لبنك الـ BADR وكالة أدرار، يوم 2017/01/23 على الساعة 10:00.

الضمانات الحقيقية الحاضرة :

إمضاء سند الأمر الحامل لقيمة القرض ممضى وموقع من طرف المقترض وعليه طابع جبائي قيمتة 20 دج (ملحق رقم 02).

المساهمة الشخصية:

رهن العقار المملوك للمقترض بموجب عقد (المقوم من طرف خبير معتمد لدى المجلس ومتعاقد مع البنك تعادل قيمته مبلغ القرض الممنوح أو تفوقه) (ملحق رقم 03).

شهادة التأمين على المحصول الفلاحي محل أو موضوع القرض مع بوليصة التأمين محررة لصالح البنك لإستحقاق التعويض على التأمين في حالة حصول أي مخاطر.

تسجل هذه الموافقة في الملحق رقم (01)، يسمى الموافقة أو رخصة القرض، كما يسجل فيها كل المعلومات السابقة الذكر وهي تمثل شروط منح القرض، وكل ما يتعلق بإجراءات التسديد، ونسبة الفائدة المطبقة وغرامة التأخير وغيرها من الشروط الخاصة بالبنك .

أما فيما يخص رسالة القبول والتي تمنح للمقترض على مستوى الوكالة بعد توصلهم مباشرة برخصة القرض وهذا من أجل إحضار الضمانات المطلوبة منه في أقرب وقت ممكن.

بعد إحضار جميع الوثائق والضمانات المطلوبة فإن المكلف بالملف على مستوى الوكالة يقوم بإيفاد الملف إلى المجمع الجهوي للإستغلال وبالضبط لدى مصلحة الشؤون القانونية لتثبيت هذه الضمانات أي دراسة مدى قانونيتها ومطابقة الضمانات والوثائق مع رخصة القرض حيث وثيقة تثبيت الضمانات من طرف مدير المجمع الجهوي للإستغلال والمكلف بالمصلحة وبعد إيفاد هذه الوثيقة إلى الوكالة يقوم المكلف بمصلحة القروض بتحرير إتفاقية القرض بناء على كل المعطيات السابقة وبناء على ذلك يمنح للمقترض شيكات بنكية بعدد الفواتير الشكلية التي تم تقديمها سابقاً وبأسماء الممولين الذين يقومون بمنح المقترض فواتير نهائية يتم إحضارها إلى البنك[1].

[1] مقابلة شخصية، رئيس مصلحة التحصيلات بالمجمع الجهوي للإستغلال لبنك الBADR وكالة أدرار، يوم 2017/01/23 على الساعة 10:00.

المبحث الثاني: واقع برنامج التجديد الفلاحي بولاية ادرار

جاء برنامج التجديد الفلاحي والريفي سنة2009 كسياسة فلاحية جديدة تسمح بإستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع الفلاحي، الذي يتم تطبيقه عبر تكامل أعمال عدة مؤسسات مالية لها القدرة على متابعة الفلاح مالياً ومادياً مع تكيف وضع المستثمرة الفلاحية وترقيتها من جميع النواحي عند تطبيق هذا البرنامج وتتمثل أهم هذه المؤسسات في بنك الـ BADR ومديرية المصالح الفلاحية ومحافظة الغابات بولاية أدرار.

المطلب الأول: منح القروض الفلاحية من طرف البنك

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنح عدة قروض منذ بداية برنامج التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009 حتى الآن فمن بين هاته القروض القرض الرفيق، فكانت الإحصائيات خلال الفترة 2010-2015 مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-1) يمثل إحصائيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقرض الرفيق خلال 2010-2015.

السنة	عدد القروض الممنوحة	قيمة القرض
2010	68	156.000.000.00
2011	43	132.000.000.00
2012	33	118.000.000.00
2013	71	201.000.000.00
2014	106	306.000.000.00
2015	103	282.000.000.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمثل الشكل رقم(3-1) النسبة المئوية لقيمة القروض الممنوحة(قرض الرفيق) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال 2010-2015 بأدرار.

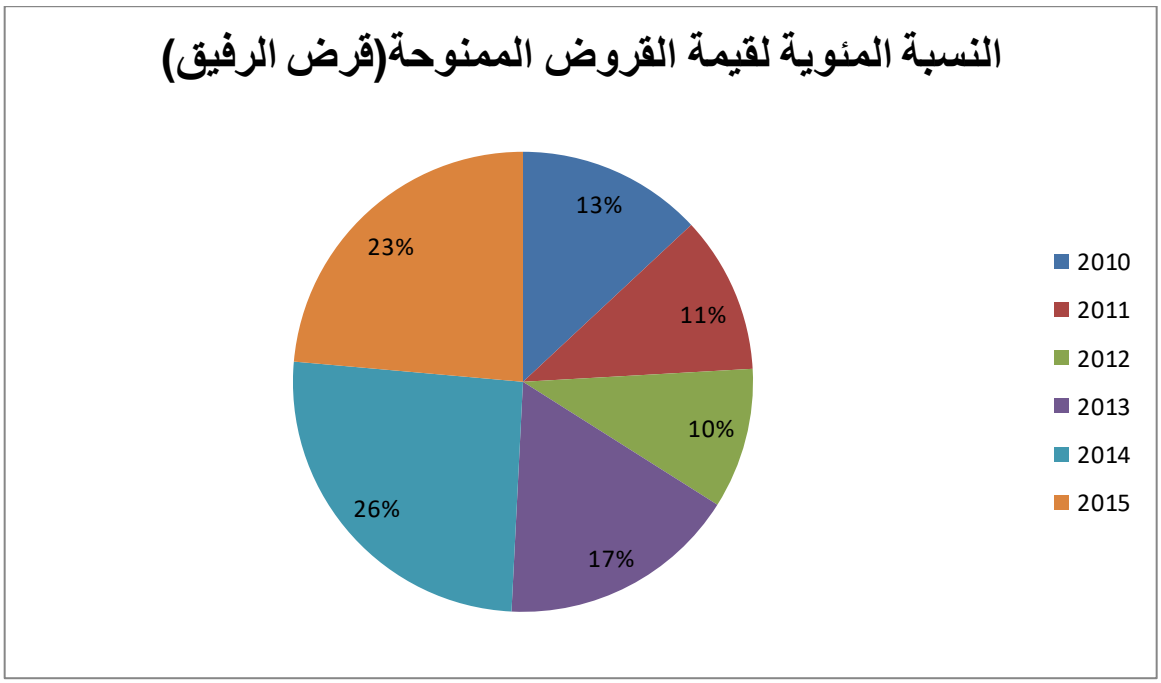

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات من الجدول (3-1) من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال الجدول نلاحظ إنطلاق برامج التجديد الفلاحي والريفي سنة 2010، حيث كان عدد القروض الممنوحة 68 قرض يقدر بمبلغ 156.000.000.00دج، بسبب إقبال الأفراد عليها إضافة إلى وجود عدة تحفيزات وفوائد خاصة بهذا النوع من القروض، اما في سنتي 2011 و2012 فقد عرفت انخفاضاً، فكان عدد القروض 43 و33 قدر بمبلغ 132.000.000.00و 118.000.000.00دج على التوالي وهذا بسبب إستخدام هذه القروض لغير ما صرفت لأجله وعدم إرجاعها في الآجال المحددة لها، إضافة إلى ذلك وجود مشاكل وظروف طبيعية خاصة في مجال تربية الدواجن وزراعة البطاطس كونها موسمية، أما في السنوات الأخيرة من 2013 حتى2015 ثم إرتفعت مجددا إلى أن وصلت قيمة القرض الممنوح حوالي 282.000.000.00 دج ويرجع هذا الإرتفاع إلى ظهور قروض جديدة كقرض التحدي والإمتياز، والقيام بحملات تحسيسية بفائدة هذه القروض وتوسيعها على مستوى المؤسسات والأفراد.

المطلب الثاني: تطور المنتجات الفلاحية في إطار برنامج التجديد الفلاحي

قمنا بدراسة إحصائية لكل المحاصيل المزروعة التي تنتجها ولاية أدرار خلال الفترة الزمنية 2010-2014 وهي مبينة في الجدول التالي:

أولاً: الجدول رقم(3-2) يوضح تطور إنتاج الخضروات خلال الفترة 2010- 2014 بوحدة الهكتار(HA).

الخضروات	طماطم	بصل	بطاطس	جزر
الموسم 2011/2010				
القطاع التقليدي	746.6	357.7	97.7	270.5
المجموع	2.450.7			
قطاع الاستصلاح	1.083.2	566.7	259.3	464.4
المجموع	4.178.7			
الموسم 2012/2011				
القطاع التقليدي	762.6	380.7	104.7	304.5
المجموع	2.582.5			
قطاع الاستصلاح	1.076.0	601.8	234.4	508.9
المجموع	4.288.4			
الموسم2013/2012				
القطاع التقليدي	803.9	389.0	120.4	300.5
المجموع	2.715.7			
قطاع الاستصلاح	1.111.7	622.7	277.6	500.5
المجموع	4.552.4			
الموسم 2014/2013				
القطاع التقليدي	683.4	369.2	150.5	297.0
المجموع	2.577.5			
قطاع الاستصلاح	1.043.4	618.4	315.8	497.3
المجموع	4.499.2			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية بأدرار.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإنتاج كان متوسط للخضروات خلال المواسم الثلاثة 2011/2010، 2012/2011 و 2013/2012 في كلا القطاعين، إلا أن هذا الإنتاج عرف تراجعاً طفيفاً بالنسبة للفترة 2014/2013 الذي سببه ما يلي[1]:

1. إستقرار نفس المساحة المغروسة والظروف المناخية؛

[1]مقابلة شخصية، مكلف بمصلحة القطاع الفلاحي، مديرية المصالح الفلاحية بأدرار، يوم 2017/01/23 على الساعة 11:00.

2. نقص وغلاء وسائل الإنتاج خاصة الأسمدة الكيميائية؛
3. تملح التربة ونقص منسوب الماء.

بإستثناء محصول البطاطس الذي شهد تزايداً خلال الموسمين 2013/2012 و2014/2013، وهذا راجع إلى تكثيف زراعة البطاطس خاصة في المستثمرات الفلاحية على مستوى قطاع الإستصلاح.

ثانيا: الجدول رقم (3-3) يوضح إنتاج المزروعات خلال الفترة 2010-2014 بوحدة الهكتار (HA)

المزروعات	حبوب	أعلاف	خضر	مواد صناعية	بقوليات	مواد أخرى
الموسم 2011/2010						
القطاع التقليدي	3.586.3	692.0	2.450.7	349.5	48.9	78.6
المجموع	27.400					
قطاع الاستصلاح	8.161.5	1.257.4	4.178.7	561.3	82.9	126.5
المجموع	27.400					
الموسم2012/2011						
القطاع التقليدي	3.368.5	6.750.3	2.582.5	343.6	57.7	67.4
المجموع	27.748					
قطاع الاستصلاح	7.866.4	1.235.0	4.288.4	280.7	108.7	111.1
المجموع	27.748					
الموسم 2013/2012						
القطاع التقليدي	3.435.0	751.8	2.715.7	305.9	49.9	69.5
المجموع	27.804					
قطاع الاستصلاح	8.171.1	1.411.2	4.552.4	490.1	97.6	110.6
المجموع	27.804					
الموسم2014/2013						
القطاع التقليدي	3.496.0	751.1	2.557.5	386.8	48.9	85.1
المجموع	26.846					
قطاع الاستصلاح	9.185.3	1.442.2	4.499.2	696.2	98.1	130.3
المجموع	17.907					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية بأدرار.

تشكل الفلاحة مورداً إقتصادياً هاماً للولاية حيث تعد المزروعات من المحاصيل الفلاحية الإستراتيجية بالنسبة لمختلف المناطق ومن خلال هذا يمكن توضيح تطور المزروعات الأساسية للفترة 2010-2014 بأدررفي الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-4) يوضح تطور **إنتاج المزروعات للقطاع التقليدي والإستصلاح خلال الفترة 2010-2014 بوحدة الهكتار (HA)**

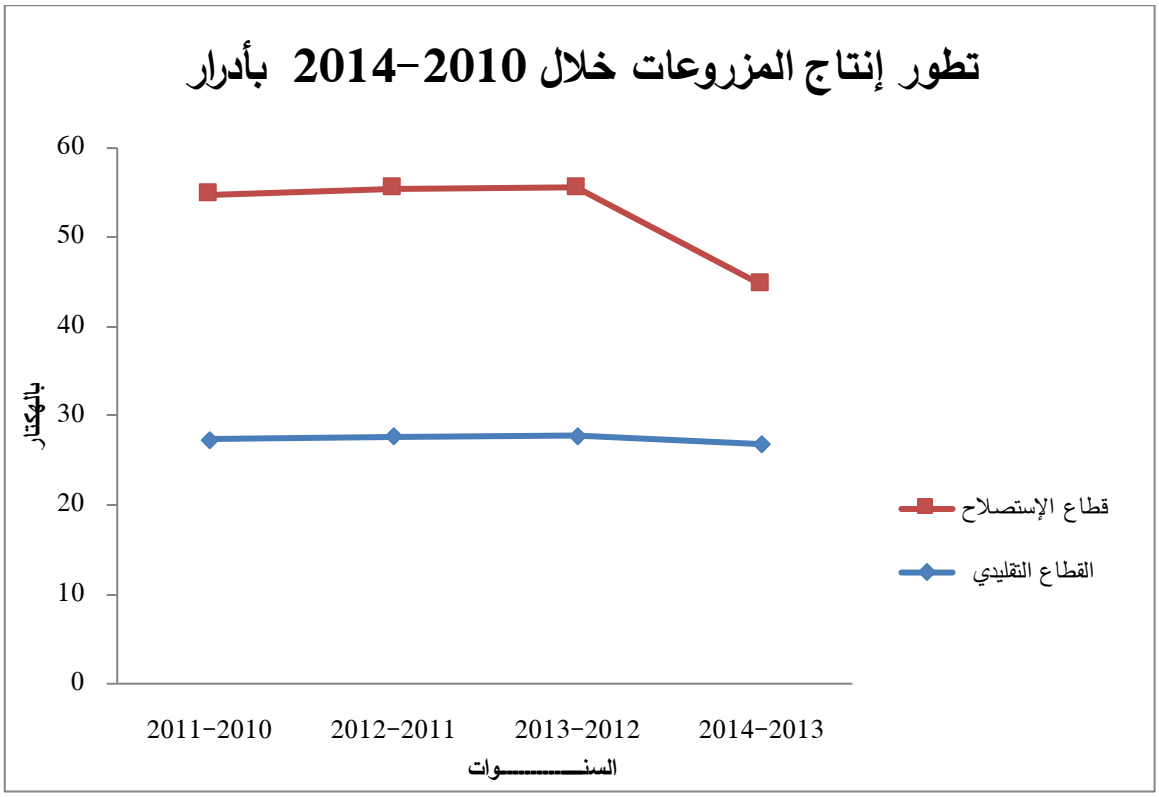

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات الجدول رقم(3-3).

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض طفيف أو متوسط في إنتاج المزروعات في القطاع التقليدي خلال الفترات الثلاثة، وهكذا الحال بالنسبة لقطاع الاستصلاح، ويرجع ذلك للأسباب التالية[1]:

1. نقص وسائل الإنتاج خاصة وسائل الإنتاج والمواد العضوية؛
2. ظهور العديد من الآفات منها الأعشاب الضارة والحشرات، إضافة إلى الأمراض المختلفة؛
3. ملوحة التربة ونقص المنسوب المائي.

كما أن إنتاج التمور خلال الفترة من 2010 إلى 2014 عرف تطور مستمر في قطاع الاستصلاح حيث شهد إرتفاع خلال الفترة 2012/2011، ثم شهد تزايد متتالي خلال الموسمين 2013/2012 و 2014/2013، كما أن عدد النخيل المنتج في تزايد خلال هذه الفترات بالنسبة إلى المساحة المزروعة

[1] مقابلة شخصية، مكلف بمصلحة القطاع الفلاحي، مديرية المصالح الفلاحية بأدرار، يوم 2017/01/23 على الساعة 11:00.

كذلك، مقارنة بالجهود المبذولة من قبل الدولة لإستصلاح الأراضي المزروعة يمكن إرجاع هذه الزيادة المتتالية في كمية الإنتاج إلى عدة عوامل يمكن حصرها فيما يلي[1]:

1. زيادة عدد المستثمرات الجديدة سواء تعلق الأمر بالامتياز الفلاحي أو استغلال الأراضي المهجورة؛
2. تدخل المعهد الوطني لوقاية النباتات لمكافحة أكروس العنكبوت (بوفروة) والحشرة القشرية؛
3. صيانة النخيل والإهتمام بخدمته.

أما القطاع التقليدي فنلاحظ من خلال الجدول نفس النتائج المتحصل عليها في قطاع الإستصلاح.

[1] مقابلة شخصية، مكلف بمصلحة القطاع الفلاحي، مديرية المصالح الفلاحية بأدرار، يوم 2017/01/23 على الساعة 11:00.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة وإستناداً إلى العوامل التي يمر بها القطاع الفلاحي في ولاية أدرار ومختلف الإجراءات التنظيمية والقانونية المطبقة فيه نلاحظ أن القطاع الفلاحي بالولاية هو بمثابة الأرض الخصبة التي تفتقر للعناية والاهتمام بها، خاصة لأنها تتميز بخصوبة واحاتها الشاسعة ومخزونها المائي الكبير يجعلها قطباً فلاحياً بإمتياز لإحتوائها على مساحات كبرى مما أهلها للإستفادة من الدعم المائي الذي منحته الدولة في إطار تطبيق برامجها التنموية لتطوير القطاع الفلاحي والريفي والمساهمة في النمو الإقتصادي على مستوى الولاية، فالإمكانيات التي تزخر سواء الطبيعية منها أو البشرية وكذا البرامج التنموية للقطاع كلها كفيلة على الأقل بتحقيق الإكتفاء الذاتي للمنطقة وكذا التصدي للإستيراد من طرف بلدان أخرى.

خاتمة

خاتمة عامة:

من خلال إعطاء دراسة لهذا الموضوع بجزئيه النظري والتطبيقي إتضح أن للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في التنمية الإقتصادية لذا توجب الإهتمام بها، إضافة إلى القطاعات الأخرى لتحقيق التنمية الشاملة فالفلاحة لم تعد نشاطاً لتوفير الغذاء فحسب بل أصبحت صناعة قائمة بحد ذاتها، وبالتالي تستطيع المساهمة في للنمو الإقتصادي، كما أنها تدر إيرادات كثيرة تجلب إستثمارات وموارد مالية مناسبة تقوم على تكوين قاعدة متكاملة مع القطاعات الإقتصادية الأخرى، كذالك تعمل الدولة على أخذ سياسة التمويل بعين الإعتبار سواءاً تعلق ذلك بالتنمية الفلاحية أو التنمية الريفية.

وبما أن برنامج التجديد الفلاحي والريفي يعد من البرامج التي ساهمت بشكل كبير في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري فهو لم يؤثر فقط في الطلب، بل يتحكم أيضاً في درجة عرض القروض، لذا إتخذت الدولة سياسة تشجيع تمويل الفلاحة بالنسبة للبنوك التي قطعت شوطاً في تطورها إلى جانب بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي أولى إهتماماً بهذا القطاع منذ ظهوره، حيث كان له الأثر الإيجابي في منح القروض الفلاحية للأفراد الذين يسعون للإستثمار في هذا المجال.

وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع، يمكننا إختبار الفرضيات السابقة الذكر على النحو التالي:

1. **الفرضية الأولى:** تبرز صحة هذه الفرضية أن برنامج التجديد الفلاحي والريفي يرتكز على جهاز تنظيمي للإنتاج الفلاحي بهدف حماية دخل الفلاحين وتنظيم أنشطتهم في جميع الميادين لشتى الأقاليم مع تحسين مردوديتهم الفلاحية، لأن الوظيفة الأساسية لبنك الـBADR هي قبول الودائع لأجل لأي شخص طبيعي أو معنوي للأموال لآجال مختلفة ودعم مشاريع الفلاحين؛
2. **الفرضية الثانية:** تتمحور صحة هذه الفرضية على أن القطاع الفلاحي يساهم بفعالية كبيرة في تحقيق التكامل القطاعي لزيادة الأنتاج الغذائي لأنه مرتبط به لتلبية حاجات الافراد وكذا خلق عدة وظائف جديدة من تغطية مختلف القطاعات الأخرى وبالتالي زيادة الصادرات ونقصان الواردات؛
3. **الفرضية الثالثة:** تؤكد صحة الفرضية على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار من أهم المؤسسات التي تدعم القطاع الفلاحي في الولاية من خلال تنفيذ إجراءات مُحكمة لعملية الإقراض للأفراد بسهولة مما يؤدي بدوره لزيادة تنويع القروض الفلاحية، وبالتالي تلبية حاجات الفلاحين وتمويلهم من قبل الدولة قبل وبعد إنتهاء المشاريع المدعمة.

ومن هنا تم التوصل إلى جملة من النتائج، وهي بمثابة مجموعة من الإجابات الصريحة عن التساؤلات التي قد طرحناها خلال مقدمة البحث وتتمثل هذه **النتائج** فيما يلي:

- لتنمية الإقتصاد الوطني لابد من إحداث تغيرات على مستوى عوامل عديدة منها المجال الفلاحي والريفي الذي يعتبر من البدائل الإقتصادية عن الجباية البترولية؛

- إهمال القطاع الفلاحي الذي يتوفر على مجموعة من المقومات تجعله يحقق قفزة نوعية في التنمية، ويعود ذلك للمشاكل التي واجهت الجزائر منها مشكل الهجرة وتراجع اليد العاملة الفلاحية؛
- تكوين نظام تمويلي جديد للتسهيل على الأفراد عملية الإقراض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية دور أساسي ومهم في تمويل الفلاحة خاصة في متابعة الفلاح لإجراءات عملية منح القروض وكيفية إستثمارها؛
- لا تزال الجزائر تعاني من عجز غذائي، فتعتمد على الإستيراد لسد العجز لتلبية المتطلبات الإستهلاكية من السلع الغذائية الرئيسية لإرتفاع تكاليف الإنتاج وضعف قدرة التمويل الذاتي للبلاد.

وبعد كل هذا توصلنا إلى الإقتراحات التالية:

- على الدولة مراعاة وتكثيف البرامج والخطط لتحسين واقع الريف، إضافة إلى المنتجات الفلاحية وتوفير وإستهلاك السلع الغذائية محلياً؛
- العمل على وضع إستراتيجية خاصة بتمويل القطاع الفلاحي تكون شاملة وطويلة المدى تتعلق بعرض ومنح القروض الفلاحية، وترقية الخدمات البنكية؛
- ضرورة تكوين خبراء إقتصاديين ذوي كفاءة عالية عن طريق الإستعانة بالخبرات الأجنبية؛
- يجب المساهمة في تطوير وتدعيم المخصصات الإستثمارية والتمويلية المتاحة لتنمية القطاع الفلاحي؛
- تطبيق إجراءات صارمة لعملية تحصيل القروض عن طريق تكثيف الزيارات الميدانية لمتابعة وجهة القروض الفلاحية لدى البنك.

آفاق الدراسة:

ومن خلال ذلك تكمن آفاق بحثنا فيما يلي:

- أثر التبعية الغذائية على نمو الاقتصاد الوطني الجزائري؛
- مدى مساهمة البنوك والمؤسسات في تحسين عملية منح القروض الفلاحية ومتبعتها.

قائمة المراجع

قائمـــــة المصـــادر والمراجـــــع

الكتب :

1. جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية، 2010، الأردن، عمان.

2. خلف بن سليمان النمري، **التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، جامعة أم القرى، السعودية، الجزء الأول، سنة 1990.

3. عارف العساف ومحمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، سنة 2011، عمان.

4. مدحت القريشي، التنمية **الإقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"**، ط1، دار وائل للنشر، سنة2007.

5. ناصر عبيد الناصر، **إشكالية الأمن الغذائي العربي- النموذج السوري للإكتفاء الذاتي**- دمشق، وزارة الثقافة، 2004.

الأطروحات:

6. براكتية بلقاسم، **الزراعة والتنمية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013- 2014.

7. زهير عماري، **تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال (1980-2009)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

8. فوزية غربي ، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية فرع إقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

9. محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012.

10.هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013- 2014.

11. هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج والإستغلال للفترة 1974-2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة تلمسان، الجزائر،2015-2016.

المذكرات:

12.أميرة كوثر بورنان، **ما مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2015-2016.

13.خديجة عياش، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)** رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة، الجزائر 3، دفعة 2010-2011.

14.دلال بن سمينة، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990 -2000)- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بكسرة، الجزائر، 2003- 2004.

15.ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة - حالة الجزائر**- رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2011- 2012.

16.زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، 2005- 2006.

17.سعيدة بدريان وآخرون، **القروض المصرفية ودورها في التنمية الفلاحية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية (BADR) وكالة المنيعة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012 – 2013.

18.عودة العيرج، **مسار التنمية الريفية في الجزائر(1962-2006)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية الإعلام، سنة 2008.

19.فوزية أبليلة وأخرون، **تقييم السياسة الزراعية في الجزائر- دراسة حالة ولاية أدرار**- مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة بشار، سنة 2008 – 2009.

20.معوش إيمان وبورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات البنوك، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.

21.نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة – ولاية تيارت**- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

22.هناء الشويخي، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة تحليلية و تقييمية**– مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2012– 2013.

23.وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000–2010،** رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادي، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014.

المحاضرات:

24.أمحمد ربيع، **التنمية الريفية –آثارها و نتائجها**– محاضرة في مقياس أنثروبولوجيا التنمية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

المجلات:

25.أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة الجزائر،2003.

26.بوسعدة سعيدة ومستوي عادل، **مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر ولاية معسكر نموذجا**، مجلة المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد الرابع،2015.

27.فاطمة بكدي، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** ،مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ،العدد الثالث عشر، جامعة خميس مليانة ، الجزائر،2013

28.فضل الأيوبي، **السكان ومشاريع التنمية الزراعية في مناطق أم الأرانب**، دراسة ميدانية جغرافية في إقليم فزان بليبيا، رسائل جغرافية، دورية علمية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، العدد231، 1999.

المواقع الالكترونية:

29.رياض طالبي وعبد الرحمان القري، **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي**، [على الخط] .Talbi.riad@yahoo.com. تاريخ الإطلاع 25–11–2016، على الساعة 13:22.

الملتقيات والمؤتمرات:

30.أمال حنفاوي، **تقييم آثار برنامج الإستثمارات العامة وإنعكساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001–2014**، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 01 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

31.توفيق تمار ورياض طالبي، **التنمية الريفية المستديمة وواقع المرأة الريفية_ دراسة حالة البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة**_ مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات

والحكومات، نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و2011/23، الطبعة الثانية.

32.زهير عماري وأسامة عام، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012/2000**– من يوم دراسي حول– القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي . حالة الجزائر، يوم 2014/06/04م بمدارس الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف –1.

33.سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية** ، الملتقى الدولي التاسع ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 23–24 نوفمبر 2014.

34.محمد براق وحمزة غربي، **التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005 إلى2025، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،** نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و2011/23، الطبعة الثانية.

35.محمد رجراج ومحمد حداد، **التجديد الريفي وأثره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف، تقييم سياسات الإختلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،** ملتقى دولي، جامعة الجزائر، 8– 9 ديسمبر 2014.

36.هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006–2013 بين الإنجازات والعقبات في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية،** الملتقى الدولي التاسع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 23–24 نوفمبر 2014.

المقابلات:

37.مقابلة شخصية، **رئيس مصلحة التحصيلات بالمجموعة الجهوية للإستغلال لبنك الـ BADR وكالة أدرار**، يوم 2017/01/23 على الساعة 10:00.

38.مقابلة شخصية، **مكلف بمصلحة القطاع الفلاحي بمديرية المصالح الفلاحية بأدرار**، يوم 2017/01/23 على الساعة 11:00.

مصادر اخرى:

39.معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

40.وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

41.وزارة التنمية الفلاحية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مايو 2012 www.minagri.dz

الملاحق